جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير واقتصاد المؤسسة

بعنوان:

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة

إعداد الطالبة:

وادة جميلة

تحت إشراف:

دادنة عبد الغفور

السنة الجامعية: 2013/2012

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل إلى:

والديّ الغاليين أطال الله في عمرهما.

زوجي رفيق دربي أدام الله عشرتنا.

إخوتي وأخواتي لزهر،آمال،فاطمة الزهراء،بلخير والطاهر.

أبناء وبنات أخواتي شيماء،أبوبكر،أسماء،زيد،جمانة،جميلة وهاجر.

وكل أفراد عائلة واحدة و زبيدي.....

وكل الزملاء والأصدقاء.....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ
نعمه ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين والآخرين وإمام
المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطاهرين وصحبه
أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:
أتوجه بالشكر إلى من ساعدني من قريب في هذا العمل اخص بالذكر :

الأستاذ دادنة عبد الغفور على صبره طوال مدة إشرافه علي ولتوجيهاته الصائبة و
تشجيعاته المعنوية و حرصه على إتمام هذا العمل على أحسن وجه مع مراعاة القواعد
المنهجية التبعة في مثل هذا المستوى من البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى زوجي الذي كان سندا وقدوة في الإرادة و المثابرة والجد في

الإهـداء	أ-ب
الشكـر	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة :	
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية.	1
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	3
المطلب الأول : نشأة المؤسسة الاقتصادية	3
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية	8
المطلب الثالث : نظرية النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي للمؤسسة الاقتصادية	9
المبحث الثاني: مميزات و أهداف المؤسسة الاقتصادية	10
المطلب الأول : خصائص المؤسسة الاقتصادية.	10
المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	11
المطلب الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية	15
المبحث الثالث : وظائف المؤسسة الاقتصادية و إستراتيجيتها	16
المطلب الأول : وظائف المؤسسة الاقتصادية	16
المطلب الثاني: إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية.	20
المبحث الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية	22
المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية	22
المطلب الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط	25
خاتمة الفصل الأول :	31
الفصل الثاني : العولمـة	32
مقدمة الفصل الثاني:	33
المبحث الأول: ماهية العولمة	34
المطلب الأول : نشأة العولمة	34

المطلب الثاني : تعريف العولمة.	36
المطلب الثالث : أنواع العولمة	37
المبحث الثاني: أهداف العولمة	38
المطلب الأول : أبعاد العولمة	38
المطلب الثاني: دوافع العولمة	43
المطلب الثالث :أهداف العولمة	46
المبحث الثالث: إستراتيجية العولمة ، ايجابياتها و سلبياتها.	47
المطلب الأول : إستراتيجية العولمة	47
المطلب الثاني: ايجابيات العولمة	49
المطلب الثالث : سلبيات العولمة	50
خاتمة الفصل الثاني:	53
الفصل الثالث:تحديات العولمة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية	54
مقدمة الفصل الثالث:	55
المبحث الأول: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	56
المطلب الأول: نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة	56
المطلب الثاني: أهداف و وظائف منظمة التجارة العالمية	57
المطلب الثالث: مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	59
المطلب الرابع: انضمام الجزائر الأهداف و العراقيل	60
المبحث الثاني:الشراكة الجزائرية الأوروبية	61
المطلب الأول: المؤسسة الجزائرية و الشراكة	61
المطلب الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	64
المبحث الثالث:آثار انضمام الجزائر ل OMC والشراكة الاوورومتوسطية	66
المطلب الأول: آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	66
المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	74
خاتمة الفصل الثالث	80
الخاتمة العامة	81
المراجع	84

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني

العولمة

الفصل الثالث

تحديات العولمة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المقـدمـــة

الخاتمة

المراجع

الملخص

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية ، أدت إلى حدوث تغييرات هامة ذات آثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسات الاقتصاد الحر وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة ، عملقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص وإعادة الهيكلة والدخول في تحالفات إستراتجية وتكتلات اقتصادية.

ونظرا لهذه التطورات فانه من البديهي على الجزائر أن تحقق نموا كبيرا لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي أسوة ببقية الدول الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم .

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أهم ركائز الاقتصاد الوطني باعتبار أنها توفر مستوى معيشي أحسن مع تقديم منتوجات وخدمات ذلك أنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ولكن المؤسسة الاقتصادية شهدت نوعين من الأنظمة: النظام الاشتراكي الذي يعتمد على تحقيق العدالة الاجتماعية والنظام الرأسمالي الذي يعتمد على المنافسة والحرية الاقتصادية.

ويشهد العالم اليوم عملية عولمة متنامية وتضع معظم دول العالم أمام تحديات لا بد من مواجهتها والتعامل معها بكل ايجابية للاستفادة من الفرص التي تتيحها بشكل يفيد الجهود الإنمائية التي تقوم بها الدول وخصوصا الدول التي تعمل على زيادة درجات انفتاحها الاقتصادي وتجتهد لكي تنمي إمكاناتها المادية والبشرية .

كما شهدت المؤسسات الاقتصادية جانبا من التطور نتيجة لظهور العولمة إلا أنه كيف يمكن أن تتحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العولمة؟

إن هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1-ما هو مفهوم المؤسسة الاقتصادية؟

2-هل استطاعت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تواكب العولمة ؟

3-هل بقيت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على نمطها التسييري التقليدي؟

نضع لهذه الأسئلة حدود كإجابة مبدئية على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

1-المؤسسة الاقتصادية هي التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي.
2-نعم،استطاعت بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تواكب نوعا ما العولمة.

3- لم تبق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على نمطها التسييري التقليدي

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية المؤسسة الاقتصادية وكونها ضرورة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وتجنب التهميش في عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى.

أما فيما يخص دوافع الدراسة فيرجع الدافع الأساسي إلى أن المؤسسة الاقتصادية هي عنصر هام في اختصاصنا لذلك اخترت موضوع المؤسسة الاقتصادية لأني أراه الموضوع الشامل لجميع ما درسته خلال أربع سنوات، أما الأسباب الموضوعية فهي كون المؤسسة الاقتصادية هي النواة الأساسية في أي دولة وهي التي من خلالها تزدهر الدولة كونها المورد الأساسي ومحرك الاقتصادي في النمو وازدهار البلد.

وتتمثل أهداف الدراسة في التعرف على أسباب فشل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مواكبة العولمة ومواجهة آثارها .

استعملنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند الحديث عن المؤسسة الاقتصادية ونشأتها ووظائفها وكذلك عند الحديث عن ظاهرة العولمة.

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على مجموعة كتب ومجلات ومذكرات باللغة العربية إضافة إلى مجموعة من مواقع الانترنت.

تناولنا هذه الدراسة في ثلاث فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المؤسسة الاقتصادية وفق أربع مباحث وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها وفق ثلاث مباحث، لنصل في الأخير إلى الفصل الثالث الذي جاء بعنوان تحديات العولمة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث انطوى على ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أما المبحث الثاني فبعنوان الشراكة الجزائرية الأوروبية والمبحث الثالث فبعنوان آثار الانضمام والشراكة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

مقدمة الفصل الأول:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم ، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطها بشكل عام، يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية و عناصر أخرى معنوية من جهة ثانية.

ونظرا للتدخلات و التعقيدات الموجودة في المؤسسة الاقتصادية فإن التطرق إلى إدارتها يتطلب الدقة و تجنب المعالجة العامة لهذا الموضوع ، خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية و الاجتماعية عبر العصور مما أدى إلى إعادة النظر في طرق و كيفيات التنظيم الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي (المؤسسة).

تبعا لذلك فالمؤسسة اتخذت أشكالا و أنماطا أخرى ، كما أن دورها يشمل مجالا واسعا نذكر منه تطور دورها إلى الناحية السياسية شركات (متعددة الجنسيات) ثم إلى الناحية العسكرية و العلمية (أبحاث داخل مخابر المؤسسة) ، وعليه سنتعرض إلى عدد من النقاط المتعلقة بتعريف المؤسسة الاقتصادية ، أهدافها الهيكل التنظيمي ووظائفها ومحيطها.....إلخ.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول:نشأة المؤسسة الاقتصادية

عرفت المؤسسة تطورات وتغيرات مرتبطة بالتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر العصور، قد غيرت الكثير من المفاهيم العلمية والاقتصادية، وأوقعت كذلك خلطا في بعض المبادئ العامة، وهذا نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة في القرن العشرين خاصة، مما أدى إلى إعادة النظر في طرق و كيفيات التنظيم الاقتصادي، سواء على المستوى الكلي الوطني أو على المستوى الجزئي المتمثل في المؤسسة، والمؤسسة تبعا لذلك اتخذت أشكالا وأنماطا لم يكن يتصورها البعض قبل وأثناء قيام الثورة الصناعية في أوربا.

كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا، فبالإضافة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (المشروعات متعددة الجنسيات)، ثم إلى الناحية العسكرية والعلمية لما توفره من أبحاث علمية متطورة.

إن المؤسسات الاقتصادية في وضعها الحالي لم تظهر فجأة وإنما كانت وليدة لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار، وبدأ في تحضير ما يحتاجه باستعمال طاقاته الجسمية والفكرية.

أولا: **قبل الثورة الصناعية**

1 – مرحلة ا لإ نتاج الأسري البسيط:

سادت الحياة البسيطة مند وجود الإنسان حتى ظهور الثورة الصناعية من القرن الثامن عشر، ولقد تميزت هذه الفترة بالركود و الاكتفاء بالفلاحة، حيث اعتبر الإنسان زراعة الأرض و تربية المواشي، من أهم النشاطات لأنها كانت موردا لحياته، ولقد استعمل الإنسان البدائي بعض الأدوات البسيطة، التي كانت تنتجها كبار الأسر، الذين أهلتهم في ذلك حنكتهم وتجربتهم في الحياة. وعادة ما تتم مبادلة هذه المتوجات بالمقايضة, لأنه لم تكن تعرف التجارة آنذاك، حيث كانت المتوجات اليدوية تصنع وفق طلبات معينة. ومن مميزات المجتمع البدائي سيطرت الإقطاعية، واستغلالها للأسر في الفلاحة، حيث كان كبير الأسرة هو صاحب السلطة، ومن أهم الحرف اليدوية السائدة في هذه المرحلة نجد: النجارة، الحدادة والدباغة، ومع ازدياد عدد السكان وتجمع مختلف الأسر حول الأراضي الفلاحية تكونت المدن والتجمعات الحضرية. والتي كان لها انعكاسات في تحرير العمال من الحقول، واستقلالهم في ممارسة بعض الحرف.[1]

[1] حسن الساعاتي،علم الاجتماع الصناعي،دار النهضة العربية،الطبعة الثالثة 1980،ص ص 168-169.

2 – مرحلة الوحدات الحرفية :

بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة، في تكوين التجمعات الحضرية، وارتفاع الطلب علي مختلف المنتوجات الحرفية من ملابس وأدوات الإنتاج، وظهور عمال بدون عمل و بأعمال مستقلة، أدى كل هذا إلى تكوين ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل الإنتاج، تحت إشراف قدمائهم ، وهكذا نشأت عدة ورشات حرفية للنجارة، الحدادة والنسيج... [1]

فكان أصحاب هذه الحرف طوائف هـ دفها الأول هو المحافظة على المساواة بين معلمي الحرفة، كما أنها كانت تسعي لتوفير العمل وتخفيض البطالة، رغم أن هذه الورشات كانت تخضع للكنيسة في تحديد الأجور والأسعار ، وذلك من أجل حماية المستهلك إلا أن هيمنتها بدأت تتلاشي مع التغيرات التي سبقت الثورة الفكرية و الصناعية، مما أدى إلى ظهور اتجاه عام نحو التطور الدنيوي ، ساعد على إضعاف نظام الوحدات الحرفية، إلا أنه لم يختفي نهائيا إلا بعد الثورة الصناعية و من أسباب تدهور هذا النظام نجد: [2]

- وجود حرفين مستقلين كانوا ينافسون التجمعات الحرفية.
- خروج الصناع من الانضباط الجماعي للمعلمين.

و مع اتساع الأسواق وارتفاع الطلب تحولت بعض التجمعات الحرفية إلى تجمعات تجارية، مما أدى إلى ظهور طبقة غنية من التجار، جاءت ممهدة للنظام الرأس مالي.

3 – مرحلة النظام المنزلي للحرف:

لقد أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين، كحلقة وسط بين المنتجين والمستهلكين، إلى تحول هام في كيفية الإنتاج والتمويل، حيث وفروا للأسر المواد الأولية وأدوات العمل، و رؤوس الأموال ، وبالتالي أصبحت الوحدات الحرفية الصغيرة مرغمة على التعامل مع هؤلاء التجار ، حيث قاموا بجمع الأسر الريفية التي كانت على استعداد لزيادة دخلها، بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة ، من أجل تغطية حاجاتها المتزايدة مع تطور التجمعات الحضرية، و تحسن ظروف المعيشة. ولقد كانت بداية نظام الإنتاج الحرفي المنزلي ببريطانيا، في مجال صناعة الصوف مند القرن الثالث عشر لينتشر بقوة و ليشمل عدة مجالات أخري بين منتصف القرن 15 ، و منتصف القرن 18.[3]

ثانيا: **بعد الحرب العالمية**

1 – مرحلة ظهور المانيفاكتورة:

[1] نفس المصدر السابق.
[2] حسن الساعاتي،مصدر سابق،من الصفحات 84-89.
[3] نفس المرجع السابق، ص 91.

و يعود ظهور المانيفاكتورة إلى تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج السابقة، أي الإنتاج الحرفي المنزلي، وكذلك الآثار التي كانت للتجارة ، وارتفاع الطلب من جهة و تطور المستوي الحضاري و ارتفاع عدد السكان من جهة أخري، إضافة إلى الاستكشافات الجغرافية وآثارها على تراكم الثروة واستيراد المواد الأولية، مما أدى إلى ثراء طبقة التجار الذين امتلكوا أدوات الإنتاج ، و قاموا على جمع عدد من الحرفين تحت سقف واحد ، حتى يتمكنوا من مراقبتهم و يضمنوا الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج، و هكذا ظهرت المصانع في شكلها الأولي أي "المانيفاكتورة " ، و تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم ، وتخضع إلى تنظيم يختلف عن الوحدات الحرفية السابقة حيث أصبح صاحب المصنع هو صاحب السلطة فهو الذي يتحكم في عملية الإنتاج و التمويل و التوزيع. و كان للمانيفاكتورة شكلان:[1]

الشكل الأول : يضم عددا من العمال لهم نفس الحرفة ، يقومون بتنظيم مرحلة معينة من مراحل الإنتاج .

الشكل الثاني : يجمع بين عمال لهم حرف مختلفة ، مكملة لبعضها البعض ، بحيث يشارك جميعهم في تنفيذ مراحل الإنتاج كلٌ في تخصصه.

ومن بعض الأمثلة عن المانيفاكتورة في أوروبانجد: المانيفاكتورة الملكية لصناعة الزرابي ، التي أسسها ملك فرنسا " هنري الرابع" HENRI VI مع بداية القرن 17 ، و مانيفاكتورة " ميسون "" Meissen " لصناعة السيراميك بألمانيا، و يعتبر هذا النوع من المؤسسات منعرجا حاسما في حياة المجتمع الرأسمالي،و تاريخ المؤسسة الاقتصادية.

ولكن تفاقم الوضع داخل المانيفاكتورة مع نهاية القرن 17 ، لعدم انضباط العمال بسبب الاستغلال الكبير لهم، وارتفاع الطلب على المنتجات، بالإضافة إلى الاستكشافات العلمية التي أدت إلى إدخال وسائل إنتاج أكثر تطورا مما أدى إلى زوال المانيفاكتورة، و ظهور مؤسسات صناعية آلية.[2]

2 – مرحلة ظهور المؤسسات الصناعية الآلية (الحديثة):

يعود ظهور المؤسسات الصناعية الآلية مع بداية القرن 18 إلى : ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من استكشافات علمية و تطور في وسائل الإنتاج ، و اتساع الأسواق، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبه الجهاز المصرفي في التطور الاقتصادي.[3]

و ظهرت أول هذه المؤسسات على شكل ورشات و مطاحن مائية ، أما المصانع الأكثر تطورا فقد ظهرت في إنجلترا على يد " ريشارد أركوريغ " "Arkwright Richard" في مجال صناعة النسيج .

[1]-Karl Marx, le capital livre I,op.cit.,p.247.
[2]-Ibid, p.266.
[3] -Ibid,p.267.

و امتاز هذا النوع من المؤسسات باعتماده على وسائل عمل آلية ميكانيكية، بدلا من وسائل العمل اليدوية التي اعتمدت عليها المانيفاكتورة.

ويرجع الاقتصاديون نشوء وتطور هذه المؤسسات إلى : ارتفاع مردوديتها و انخفاض التكاليف ، وبالتالي تطبيقها لأسعار تنافسية.

ومن جهة أخري فإنه لا يمكن إغفال أن ظهور المؤسسات الآلية وتطورها ،كان ضمن الحركة التاريخية للنظام الرأسمالي و انفصال الكنيسة عن الحياة ا لاقتصادية، بالإضافة إلى عدة عوامل أخري وهي :[1]

-ظهور الشركات التجارية الملاحية ابتداء من القرن 16 ، مثل الشركة الانجليزية للهند الشرقية والشركة الفرنسية " سان قوبان" "Saint-Gobain" لصناعة الزجاج.

- نشوء المؤسسات المالية الحديثة، مثل بنك أمستردام سنة 1608 ، و بنك إنجلترا سنة 1694 ، حيث لعبا دورا هاما في تنظيم الحياة الاقتصادية.
- الثورة الفكرية، و انفصال الكنيسة عن الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.
- ظهور الاختراعات التقنية بشكل واسع مع بداية القرن 19 و استعمالها في مجال الصناعة حيث ساهمت في دفع عجلة النشاط الاقتصادي.
- النمو الديمغرافي الذي شهدته أوروبا مع بداية القرن 18.

وكانت للحربين العالميتين الأولى والثانية، دورا هاما فيما يتعلق بتطور الصناعات الحربية، و تنظيم المؤسسات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

ثالثا التكتلات و الشركات المتعددة الجنسيات[2]

مع التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي، كان ضروري للمؤسسات الاقتصادية إتباع عدة استراتيجيات تكتل فيما بينها، للتغلب على المنافسة، وكذا للدخول إلى الأسواق الخارجية

1 – التكتلات الاقتصادية أو الاحتكارات:

مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، اتجهت المؤسسات الاقتصادية إلى التركز والتجمع للتمكن من الصمود في السوق أمام المنافسة، باستعمال قوة وجودها، أو بالتحكم في أسعار المنتوجات وأسواقها، ومن بين هذه التكتلات يمكن ذكر ثلاث حالات وهي:

[1] -فتح الله و لعلو،الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ،دار الحداثة للطباعة والنشر لبنان، 1981،ص 220.
[2]- أ.أ. ميرونوف(ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين)،الاطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات،د.م. الجامعية،الجزائر، 1986، ص.ص.35-79،وكذلك فتح الله و لعلو،ذكر سابقا، ص.ص 195-197.

أ– الكارتل: هو تركز لعدة مؤسسات في نفس القطاع في شكل اتفاق فيما بينها، على تحديد الأسعار للمواد التي تنتجها، أو توزيع الأسواق فيما بينها، أو قد تقيم عمليات نقل وإشهار، وعرض للمنتوجات بشكل مشترك فيما بينها .ويبقى الاستقلال المالي والقانوني لهذه المؤسسات، حيث تختفي المنافسة الحقيقية وتحقق هذه المؤسسات أرباح احتكارية. ومن أمثلة هذا التجمع نجد نقابة الفحم1893، وكارتل الصلب 1904.

ب– التروست: هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات، تفقد فيه المؤسسات الاستقلالية المالية، وشخصيتها القانونية المعنوية، وينشأ التروست بعدة طرق، مثل اندماج أكثر من مؤسسة، أو شراء مؤسسة لأخرى أو أكثر، ومن أمثلة هذا التجمع نجد شركة جنرال موتورز (و.م.أ)، تجمع نستلي، والتركز من خلال التروست يسمح للمؤسسة من تحقيق عدد من المزايا، منا تحسين مردوديتها، وأحيانا انخفاض أسعار منتجاتها.

ج– شركة التملك أو Le Holding: مع توسع السواق المالية وكبر المؤسسات الاقتصادية، وظهور ميكانيزمات معقدة للمعاملات بين البنوك والمؤسسات من خلال البورصة، ظهرت هناك تجمعات ناتجة عن شراء بنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع اقتصادية، متشابهة أو مختلفة، صناعية أو تجارية ومالية، لتصبح شبكة من المؤسسات تحت إستراتيجية وتوجيه المتملكين الماليين بواسطة المديرين، حيث لا تفقد هذه المؤسسات الاستقلال القانوني، ويدعى هذا التركز بالرأسمال المالي (الهولدينغ)، كما يمكن أن تكون هناك أنواع من الهولدينغ تابعة للقطاع العام تؤطر المؤسسات العمومية حسب القطاعات أو الفروع، مثل ما في ايطاليا، وحاليا في الجزائر في إطار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

2 - الشركات متعددة الجنسيات:

بنشوء العديد من المؤسسات الكبيرة أو الاحتكارات، اتجهت إلى التوسع خارج بلدانها الأصلية، وانتشرت في العديد من البلدان عبر العالم. ويعرفها الأستاذ ناصر دادي عدون على أنها عبارة عن مجموعة من المؤسسات ذات انتماءات قومية مختلفة، ولكنها موحدة من خلال إستراتيجية عامة للإدارة، ووفق تعريفه هذا يضع "فورد"، "نستلي"، "فيليبس" و "I.B.M"كشركات متعددة جنسيات.

يمكن القول أن ظهور و تطور المؤسسات ا لاقتصادية، جاء نتيجة لما عرفته البشرية من تطورات وانعكاساتها عاى الاقتصاد، حيث أنه مع تزايد الوعي وحاجات الإنسان، قام هذا الأخير بإنتاج هذه الحاجات، فظهرت أولا المؤسسات الحرفية الصغيرة لتلبيتها، ومع ازدياد الطلب و المبادلات التجارية ظهرت طبقة رأس مالية ممهدة لظهور الثورة الصناعية ، و محددة للتطور نحو منهج اقتصادي موجه عن طريق التبادل الحر.
وأدى التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحبها إلى تغير جدري في كيفية الإنتاج و التوزيع فنشأت أولا المؤسسات الحديثة عاى شكل مؤسسات آلية، لتصبح عاى الشكل الذي نراها فيه اليوم.

المطلب الثاني:تعريف المؤسسة الاقتصادية

يمكن إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة و لكن أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج و الإنسان.

تعريف (1) :" المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه ، تحويل ، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة".[1]

تعريف (2) : " المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع و الخدمات مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين و هذا في إطار قانوني و مالي و اجتماعي تختلف نسبيا و مكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط الذي تقوم به و يتم اندماج لعوامل الإنتاج بواسطة التدفقات النقدية الحقيقية (سلع و خدمات) و أخرى عينية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد حيث تتمثل الأولى في الوسائل و الموارد المستعملة في التسيير و المراقبة ".[2]

تعريف(3) : "المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته". [3]

تعريف(4):المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين ، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ثم نتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيرادات الكلية و الناتجة من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها ، و تكاليف الإنتاج"[4]

و يمكن هنا أن نحتفظ بالتعريف التالي للمؤسسة الاقتصادية :

" المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه هذا التنظيم و تبعا لحجم و نوع نشاطه"

.

المطلب الثالث:نظرية النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي للمؤسسة الاقتصادية

[1] درهون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2005، ص :13.

[2] ناصر دادي عدون ، اقتصاد مؤسسة ،دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص10.

[3] محمد أكرم العدلوني ، العمل المؤسسي ، دار بن حزم ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ / 2002 م ، ص14.

[4] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية، 1993 ص25،26

أولا: نظرية النظام الاشتراكي

باعتبار أن النظام الاشتراكي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي بهدف تحقيق الإنتاج والرقابة على المؤسسات، فإن المؤسسة الاقتصادية يختلف مفهومها في الفكر الاشتراكي عن مفهومها في الفكر الرأسمالي، وفي هذا الإطار احتفظ GENTILوAFFILE بنفس عناصر مفهوم المؤسسة في الاقتصاد الرأسمالي، غير أنهما عوضا مصطلح تحقيق الربح بمصطلح إشباع رغبات و حاجيات الأفراد في المجتمع؛ ووفقا لهما تعرف المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي تجمع بين عوامل الإنتاج لإنتاج سلع وخدمات تفي بحاجيات ورغبات الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق [1]، وتختلف المؤسسة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي عن الإدارات العمومية، حتى وإن كانت تقدم سلع وخدمات وتسعى إلى تحقيق الإشباع والرضا، لأن إنتاجها غير مباع، ولا تتنافس فيما بينها لتحقيق الأفضل للسوق .أما TRAIAN[2] ، فقد ركز في استدلاله لإبراز الفرق بين المؤسسة في الاقتصاد الرأسمالي والمؤسسة في الاقتصاد الاشتراكي على طبيعة الاستقلالية في اتخاذ القرارات ونجاعتها، وبين أن المؤسسة في الاقتصاد الاشتراكي غير مستقلة في تسيير مواردها المالية والمادية وحتى النتائج المحققة من طرفها (ظلت السلطات العمومية الجزائرية على طيلة فترة الاقتصاد المخطط تمنع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري من استخدام أرباحها في التمويل الذاتي عن طريق فرض الاكتتاب الإجباري في سندات التجهيز)، ونتج عن تلك الإجراءات عدم الربط بين الإنتاجية والأجر لأن كلا المتغيرين يتم تحديدهما مركزيا من طرف الخطة، وعلى هذا الأساس تظهر المؤسسة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي غير محفزة على تحقيق الربح، لأنه يعتبر كهدف ثانوي يأتي بعد أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية .وإذا ما تم التسليم بأن الربح هو أساس وجود أي نشاط اقتصادي (أساس للبقاء)، فإن المؤسسة في الاقتصاديات الاشتراكية وفقا ل HUCHET تتميز بعدم القدرة على إتمام مهامها [3]، فتتدخل الدولة بتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج لكي تضمن استمراريتها.

مما سبق نستنتج أن تعريف المؤسسة يختلف تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر إلى المؤسسة من خلالها، كما نلاحظ أنه لا يمكن في أغلب الأحيان الانتقال من تعريف إلى أخر نظرا لاختلاف المداخل المعتمدة في دراسة مفهوم المؤسسة أيضا.

ثانيا: نظرية النظام الرأسمالي

[1] AFFILE B., GENTIL C.,Les grandes questions de l'économie contemporaine, Edition l'Etudiant ,PARIS, 2007, p167.
[2] TRAIAN S., identités nationales, identité européenne, visibilité internationale, HARMATTAN, PARIS, 2004, P226.
[3] HUCHET J.F., gouvernance, coopération et stratégie des firmes chinoises, HARMATTAN, PARIS, 2005, p26.

يرتبط مفهوم المؤسسة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي بتحقيق الربح كمبدأ أساسي يسيطر على باقي المبادئ الأخرى [1]، كمبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، لأنه مهما كانت درجة التحرير الاقتصادي، فإننا نجد مؤسسات مملوكة للدولة كالإدارات العمومية التي تهدف إلى تنظيم الحياة الاقتصادية ولا تسعى إلى تحقيق الربح، ومن هنا يظهر الطابع الإيديولوجي في الفكر الرأسمالي.

تعبر المؤسسة عن الوحدة الاقتصادية التي تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية، وتتولى الجمع بين عوامل الإنتاج لتحقيق سلع وخدمات توجهها للبيع، بهدف تحقيق الربح، فالربح هو أساس البقاء للمؤسسة الفردية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، أما الدولة وإداراتها العمومية فهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، ومن هنا ميز اقتصاديو النظام الرأسمالي بين المؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر الربح أساس وجودها وبين الإدارات العمومية على الخصوص (لأن الإدارات الخاصة تسعى إلى تحقيق الربح)، والتي تتولى بدورها الجمع بين عوامل الإنتاج لكن إنتاجها غير مباع، ومن هنا أكدت الرأسمالية على أن ملكية الوحدة الاقتصادية تكون فردية لكي يتم التمييز بين أهدافها وأهداف الدولة، ويرى BENSAID أن المؤسسة الرأسمالية تتميز بسلطة التسيير من طرف رب العمل [2]، وهو نفس ما أكده BELBOIS أين بين أن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هي نتيجة للرغبة في الانفراد في اتخاذ القرارات، وينتج عنها مجموعة من العقود بين عدة أطراف تهدف إلى تحقيق الربح[3].

المبحث الثاني:مميزات و أهداف المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول:خصائص المؤسسة الاقتصادية

من خلال سرد التعاريف السابقة للمؤسسة ، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية: 4

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها .

[1] KOECHLIN F., capitalisme et socialisme, vers un socialisme non collectiviste, librairie de MEDICIS, 1953,
[2] BENSAID M., HOLLARD M., EL AOUFI N., économie des organisations, tendances actuelles, ouvrage collectif, HARMATTAN, PARIS, 2007, p45.
[3] BELBOIS D., pour un communisme libéral, projet de démocratie économique, HARMATTAN, PARIS, 2005 , P36.
[4] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية، 1993 ص25،26

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية ،و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- التحديد الواضح للأهداف والسياسة و البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها ، أهداف كمية و نوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين....
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، و يكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات ، و إما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض ، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف ، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة و تفسد أهدافها.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي ، بالإضافة إلى مساهمتها في النتاج و نمو الدخل الوطني ، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد .
- يجب أن يشمل إصلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة ، إذا ضعف مبرر و جودها أو تضاءلت كفاءتها....

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة و نظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة. نذكر أهمها:

أولا: **حسب طبيعة الملكية** :هناك ثلاثة أنواع من الملكيات

- الملكية الخاصة[1]: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص .
- الملكية العامة (العمومية) [2]: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة.
- الملكية المختلطة [3]: وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص

ثانيا: **حسب الحجم**

[1] درحمون هلال ، مرجع سابق ه ص :23.
[2] عمر صخري ، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص18
[3] درحمون هلال ، نفس المرجع.

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف . وهناك من يضيف إلى ذلك قيمة ما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المؤسسات في علاقاتها مع مورديها بدأت نأخذ منحا آخر يختلف تمام عن المعاملات الكلاسيكية ، ففي العادة عندما تريد المؤسسة الحصول على سعر شراء منخفض تقوم باختيار و انتقاء الموردين على أساس المناقصات بعدها تتعاقد مع الذي يوفر أرخص الأثمان طبقا لمبدأ المنافسة، أما حاليا فهناك الكثير من المؤسسات التي أعادت النظر في علاقاتها مع مورديها بالدخول معهم في شركة ذات آجال طويلة حيث تتقاسم معها العوائد، و خير مثال على ذلك الجزائر التي أبرمت عدة اتفاقيات للشركة في مجال المحروقات وهي تعمل على توسيع هذا النوع من العلاقات إلى قطاعات اقتصادية أخرى لما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات تعود بالنفع على المؤسسات و على الاقتصاد الوطني ككل.الأصول والقيمة المضافة للتمكين من الفصل بين حجم المؤسسات، وهناك أيضا من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة.ويمكننا عرض مزايا التصنيف حسب معيار الحجم في الجدول الآتي:

الجدول رقم(01) : تصنيف المؤسسات حسب الحجم .

معيار التصنيف	المزايا	العيوب
حسب عدد العمال	– يسمح بالتفرقة بين المؤسسات نظرا لاختلاف الالتزامات حسب عدد العمال. -سهل الاستعمال.	- يستند إلى الكم و لا يأخذ بعين الاعتبار التأهيلات. –ليس هناك ارتباط بين عدد العمال و رأس المال. - شديد التغير بين القطاعات الاقتصادية.
حسب رقم الأعمال	– دراسة رقم الأعمال تسمح بالتحليل الزمني و المكاني(إلا في حالة التضخم) . -مهم لمقارنة المؤسسات التابعة لنفس القطاع.	-ليس هناك علاقة بين رقم الأعمال و النتيجة (إلا في حالة أخذ النتيجة كمعيار إضافي). -لا يسمح بمقارنة المؤسسات التابعة لقطاعات مختلفة.
حسب القيمة المضافة	– يسمح بقياس الثروة المنشأة من طرف المؤسسة. -يسمح بقياس الإنتاجية. -يمكن استعماله لحساب الناتج الداخلي الإجمالي و الدخل الوطني الإجمالي.	-يختلف حسب درجة التكامل. -يتأثر بطريقة تنظيم الإنتاج. -يمكن أن يتأثر بإخراج بعض الوظائف و القيام بها من طرف الغير.

حسب مبلغ الأموال الخاصة	-المساحة المالية للمؤسسة. -إمكانية الدخول للأسواق المالية. -مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة.	– مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة.

Source: J. M. AURIAC et les autres , Economie d'entreprise , Costeilla , Paris , 1995 , P :49.

ونظرا لصعوبة استعمال كل معيار بمفرده لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، يستحسن استعمال معيارين في نفس الوقت (كمعياري العمال ورقم الأعمال).ورغم اختلاف الآراء حول المعايير المستعملة للتصنيف حسب الحجم، إلا أن الأغلبية تتفق على استعمال" معيار العمال كأساس للتصنيف . وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم يقسم المؤسسات إلى نوعين هما:

1 – المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME:

وهي أهم ركيزة تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الأوروبية والأمريكية وكذا اليابانية، باعتبارها مؤسسات يمكن أن تنشأ من طرف شخص واحد، ولا تقتصر نشاط اقتصادي معين ، هي مؤسسات تشغل عدد لا يتعدى 500 عامل و فيها تتوزع إلى :[1]

* المؤسسات الصغيرة جدا T. P .E : تشغل ما بين 1–9 عمال.
* المؤسسات الصغيرة P .E : تشغل ما بين 10–199 عامل.
* المؤسسات المتوسطة M. E : تشغل ما بين 200 و499 عامل.

2– المؤسسات كبيرة الحجم: وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل فتعتبر.

وبلغة الارقام فإن النوع الأول يفوق 99 % من مجموع المؤسسات في الدول المقدمة وذلك حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم :(02) توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم(%) .

عدد العمال / المجموعات	9-1	499-10	500 ≤
الولايات المتحدة الأمريكية	74,6	25,0	0,4
اليابان	71,3	28,0	0,7
التجمع الأوروبي	81,85	17,95	0,2

[1]Jaque Roger-Machart, Réussir nos PME, Dunod, 1991,p.27.

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى،1998، ص.72

رغم انخفاض نسبة حجم المؤسسات الكبيرة حسب ما يوضحه الجدول أعلاه ، إلا أن عدد العمال الذي تشغله في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يقارب % 50 من مجموع اليد العاملة الإجمالية ، مقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يقارب 20 مليون مؤسسة.

ثالثا: **تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي .**

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية:

القطاع الأولي ، القطاع الثانوي ، القطاع الثالث.وكل من هذه القطاعات يتميز بنشاطات معينة هي:[1]

1 -**القطاع الأولي**: ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة الغابية، المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.

2 -**القطاع الثانوي**: ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي.

3 -**القطاع الثالث**: ويشمل آل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.

رابعا: **تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني**

تصنف المؤسسات حسب المعيار القانوني إلى صنفين أساسيين هما:[2]

1 -**المؤسسات الخاصة**: و بدورها يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:

1.1 -**المؤسسات الفردية**: وهي مؤسسات يمتلكها شخص واحد و يؤسسها برأسمال شخصي، و تشمل عادة؛ الوحدات الحرفية، المحلات التجارية، الفنادق...الخ.

2.1 -**مؤسسات الشركات**: وهي مؤسسات يمتلكها أكثر من شخص و تخضع لشروط قانونية خاصة كتوفر الرضا بين الشركاء، و مساهمة كل شريك بجزء من رأسمال إما في شكل نقدي أو عيني أو حصة عمل ، كشركات الأشخاص، شركات ذات مسؤولية محدودة، شركات المساهمة...الخ.

2 -**المؤسسات العمومية**: هي شركات تكون ملكيتها تابعة للدولة بصفة كاملة إما في شكل مؤسسات وطنية أو مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، وقد تكون مؤسسات يشترك في رأسمالها القطاع العام والقطاع الخاص.

[1] - ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص :25

[2]- نفس المرجع ، ص.26

المطلب الثالث:أهداف المؤسسة الاقتصادية

تختلف أهداف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به، و حسب توجهات أًصحابها وبالرغم من صعوبة حصرها ، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية:[1]

- **أهداف اقتصادية:** وتتمثل في الربح، الاستجابة لرغبات المستهلكين وعقلنة الإنتاج.
- **أهداف اجتماعية:** تتعلق بضمان مستوى مقبول من الأجور، تحسين مستوى معيشة العمال إقامة أنماط استهلاكية معينة ، الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال، توفير تأمينات ومرافق عامة .
- **أهداف ثقافية ورياضية:** كتوفير وسائل ترفيهية وثقافية، تدريب العمال المبتدئين ، رسكلة القدامى و تخصيص أوقات للرياضة.
- **أهداف تكنولوجية:** كإنشاء هيئة للبحث والتطوير، استعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.
- كما يمكن النظر إلى المؤسسة كمتعامل اقتصادي، تربطه التزامات داخلية و خارجية اتجاه خمس ممثلي مجموعات يتم من خلالها تحديد أهداف المؤسسة وهم :[2]

- **الملاك:** لا يقتصر هدف الملاك في تعظيم الربح بل يمتد ليشمل أهداف تتعلق بالمحيط و خدمة الصالح العام و تحسين الظروف المعيشية للعمال.
- **الزبائن:** من بين المجموعات التي تهتم بها المؤسسة هي الزبائن حيث يتم من خلالهم تحديد قيمة الإنتاج على أساس سعر البيع الذي يقبلونه أو يرفضونه، وتتحدد أهداف المؤسسة تجاه الزبائن عن طريق العوامل الآتية: النشاط، السعر، النوعية، آجال التسليم، و الخدمات ما بعد البيع.
- **السلطات العمومية:** ويتعلق الأمر هنا ببعض الالتزامات التي يجب أن تخضع لها المؤسسة ، وتجعل تحقيق أهدافها مرهون بتطبيق هذه الالتزامات منها الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسة سواء تعلق الأمر بالقوانين الوطنية أو الدولية ، احترام حقوق العمال وهذا طبقا لما جاءت به بعض المدارس التنظيمية التي تلت المدرسة الكلاسيكية ، والامتثال إلى بعض الضغوطات التي تنادي بها مجموعات المحيط خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تنتج مواد كيماوية أو مواد سامة.
- **العمال:** إن مستقبل المؤسسة وبلوغ أهدافها مرهون بمهارات عمالها، فالعامل الذي يكتسب خبرة طوال السنوات التي قضاها في المؤسسة لا يمكن استبداله بسهولة، خاصة في تلك التي تتمتع بتقنيات عالية في عملية الإنتاج، أو بصفة خاصة تلك التي تعتمد على فكر وذكاء العمال. فمعرفة العمال تكون ما يسمى برأسمال

[1]- ناصر دادي عدون ، نفس المرجع ، ص:10.

[2] -LASARY , comptabilité analytique , Imprimerie Es- Salem , Alger , 2001 , PP 14-15. -

المعرفة الذي يصعب حقيقة تقييمه كباقي عناصر أصول المؤسسة ، ولا يمكن الإحساس بفعاليته إلا بفقدانه . وكل تصرف إيجابي تجاه العمال يؤدي إلى تخفيض التكاليف، احترام أجال التسليم، وتحسين النوعية، و ذلك بجعل العامل يحس بأنه جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسة.

- **الموردون:** يشكل الموردون المصدر الخارجي لموارد المؤسسة ،(سواء كانت موارد مادية ، مالية، أو بشري). فالموارد المادية تتمثل في الاستثمارات والسلع التي يمكن للمؤسسة أن تحصل عليها دون أن تدفع ثمنها فورا ، بالتالي يمكن لها استغلالها والحصول على عوائد تسمح بتسديد ثمنها وتحقيق ربح للمؤسسة .أما الموارد المالية فتتمثل في القروض الطويلة ، المتوسطة وقصيرة الأجل التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها؛ و أما بخصوص الموارد البشرية فالمقصود هنا المقاولة من الباطن التي تمكن المؤسسة من رفع رقم أعمالها و بالتالي من أرباحها[1]

المبحث الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية و إستراتيجيتها

المطلب الأول:وظائف المؤسسة الاقتصادية

من خلال الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يمكن تحديد الوظائف التي تتكون منها، و قد تختلف هذه الوظائف من حيث العدد من مؤسسة إلى أخرى لأسباب ترجع إما لحجم المؤسسة أو طبيعة نشاطها، ولكن المتفق عليه هو أن جل المؤسسات تتشابه في الوظائف الأساسية التي تعتمد عليها لبلوغ أهدافها و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: **وظيفة التسويق:** [2]و هي عبارة عن تطوير للوظيفة التجارية التي عرفت منذ القديم، و قد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في شركة General Electric و تهدف هذه الوظيفة إلى دراسة و توقع احتياجات المستهلكين، إنشاء منتوج أو خدمة لسوق خاص، عرض المنتوج أو الخدمة في المكان المناسب،الإعلام بوجود منتوج أو خدمة بمختلف خصائصها ، بيع المنتوج أو الخدمة للمستهلك على أساس تقييم مالي مناسب ،ضمان متابعة تجارية للقيام بالتعديلات اللازمة اتجاه السوق.

ثانيا: **وظيفة الإنتاج:**

مع أن هذه الوظيفة هي من اختصاص المؤسسات الصناعية (الإنتاجية) إلا أنه يمكن الحديث عن إنتاج الخدمات، ويبقى مضمون هذه الوظيفة هو الوصول إلى تحقيق أكبر مردود من خلال نوعية المنتوجات واحترام رغبات المستهلك. وقد تختلف خصائص الإنتاج حسب علاقة المؤسسة مع الزبائن، إذ يمكن تصنيفها إلى:

- إنتاج للتخزين Production sur stock إذا كان العرض يسبق الطلب.

[1] و يتعلق الأمر هنا خاصة بعقود العمل، الأجر الأساسي، الاشتراكات الاجتماعية ، قواعد تسريح العمال، التشاور مع العمال...

[2] درحمون هلال ، مرجع سبق ذكره. ص26

- إنتاج حسب الطلبية إذا كان بين الخاصيتين الطلب يسبق العرض.
- إنتاج ممزوج الأوليتينProduction mixte

و يهدف تسيير الإنتاج إلى إيجاد توازن مقبول بين عدة أوامر متناقضة و هي:

– النوعية: و يقصد بها قدرة المنتوج أو الخدمة على إشباع احتياجات المستعملين ملائمة المنتوجات المصنوعة مع حاجيات المستهلكين و مطابقة لمواصفات مكتب الدراسات ، احترام آجال الإنتاج التي تفرضها التزامات المؤسسة مع الزبائن يجب أن تسمح تكلفة الإنتاج بتحقيق هامش على سعر البيع، و بالتالي يجب تحديدها بصفة تقديرية.

–المرونة: بحيث يجب على المؤسسة أن تتكيف مع نمو السوق، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأوامر إلا بمساهمة منسقة لجميع مصالح وهيئات المؤسسة بغرض الوصول إلى تنمية الثلاثية:

تكلفة – آجال – نوعية.[1]

ثالثا: **وظيفة التموين:**

في إطار دورة استغلال المؤسسة، يعتبر التموين المرحلة الأولى التي تسبق الإنتاج و التسويق.ويقصد بالتموين مجموع العمليات التي تضع تحت تصرف المؤسسة كل السلع و الخدمات الضرورية(مواد أولية...) المتلقاة من طرف الموردين ، في الشكل الأمثل الذي يحقق العلاقة: أمان -تكلفة -نوعية. هذه العمليات تتمثل في المشتريات وتسيير المخزونات.

1 -**المشتريات:** يمكن اعتبار المشتريات كوظيفة مستقلة داخل المؤسسة تنظم على شكل أو موزعة بين عدة وظائف أخرى، (Taille) مديرية أو مصلحة، حسب حجم المؤسسة كان توزع بين وظيفة الإنتاج والوظيفة التجارية و المالية ، أو أن تقوم بها المديرية العامة مباشرة.

وتعتمد مصالح المشتريات في سياستها على عدة عوامل تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي:

- سياسة المنتوج: التوثيق، الاستكشاف والتطور التكنولوجي .
- سياسة المصدر: و يتعلق الأمر هنا بسياسة الموردين و كذا بدراسة شعب التموين.
- سياسة الأسعار: تمر سياسة الأسعار بالمعرفة الجيدة لأسعار السوق، الشروط المالية المطبقة من طرف كل مورد و حتى بتحليل القيمة؛
- سياسة الاتصال: يعمل المشتري على تحريض العرض عن طريق التظاهرات Moyens promotionnels (صالونات مثلا) ، أو باستعمال وسائل ترقوية (تقليدية كدليل المنتوجات، كتيبات...) وتمر دراسة طلبات الشراء عبر عدة مراحل هي:

[1] C . BUSSENTAULT et M. PRETE , ECONOMIE et gestion de l'entreprise , Vuibert , 1955 , p57.

– الاستشارة: وهي طلبات أسعار موجهة للموردين ، اختيار المورد ويتم ذلك بإعداد جدول مقارنة بين مختلف عروض. الموردين و يقع الاختيار على من يوفر أحسن الشروط الأساسية الآتية: تكلفة الشراء ، النوعية التقنية وآجال التموين.

– التفاوض: ويتم على أساس مناقشة بين المورد والمشتري حول الشروط التقنية ، التجارية القانونية والضمانات.

– عقد الصفقة: وهي عبارة عن إمضاء الطرفين على الصفقة ويعني ذلك ، اتفاقهما على كل بنود العقد والشروع في تنفيذه.[1]

تسيير المخزونات:[2] إذا كان الاهتمام بالمشتريات يمكن أن يؤدي إلى تقليص التكاليف عن المؤسسة ، عن طريق التفاوض الجيد في أسعار المواد و السلع واختيار أحسن نوعية لتفادي البقايا والنفايات في الإنتاج ، فإن المخزونات لا تقل أهمية بما يمكن أن تقتصده المؤسسة من أموال سائلة يمكن توظيفها في مجالات أخرى تعود عليها بالفائدة أو الربح.

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة فكرة صفر مخزون في الشركات اليابانية بهدف تفادي الأموال المجمدة على شكل سلع أو مواد تتناقص قيمتها عبر الزمن إما لعدم صلاحيتها أو لندرة الطلب عليها...و للمخزونات مزايا و عيوب تتمثل أساسا في:

- تأمين الاستهلاك المنظم لمنتوجات المؤسسة.
- الاستفادة من تخفيضات عند شراء كميات كبيرة إذا كان بوسع المؤسسة تخزينها.
- تفادي انقطاع الإنتاج بسبب الوصول المتأخر للمواد وانعدامها لفترة معينة.
- إمكانية رفع الأسعار في حالة ندرة المنتوجات في السوق.
- تفادي مصاريف النقل عند شراء كميات هائلة و تخزينها على مستوى المؤسسة.

هذا بالنسبة لبعض المزايا، و لكن بالمقابل هناك عيوب تتعلق بالمخزونات تتمثل في:

- عدم إمكانية تخزين بعض المواد أو السلع لأكثر من الآجال المحددة لها للاستعمال.
- مخاطر عدم تمكن بيع بعض المنتوجات مما يؤثر سلبا على خزينة المؤسسة.
- كل انقطاع في المخزونات أو نقصها مقارنة بطلبيات الموردين يؤدي حتما إلى فرض عقوبات التأخير أو فقدان بعض الزبائن أو حتى فرصة ضائعة نتيجة عدم الاستجابة لبعض الطلبيات.

رابعا: **وظيفة الموارد البشرية:** [3]

[1] R.BRENNEMANN et S.SEPARI , Economie d'entreprise ; Edition Dinod , Paris ; 2001 , P327.-

[2] درحمون هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص30

[3] درحمون هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص31.

لقد تطورت هذه الوظيفة منذ القرن العشرين، حيث أصبح مجالها يشمل: التشغيل، التأجير، التكوين، الإعلام، الأمن و العلاقات الاجتماعية.ويكمن الدور الأساسي لوظيفة الموارد البشرية في تكييف العمال و الوظائف كميا و نوعيا في المؤسسة ، و لا يتم إلا على أساس معرفة:

- الرجال والنساء الذين يشكلون المؤسسة : من ناحية هرم الأعمال، الأقدمية ، هيكل التأهيلات التوزيع حسب الجنس و الجنسية.
- تطور عدد العمال (التشغيل و التسريح)
- التعريف الدقيق للمناصب.

ولتفادي الدخول في الصراعات بين العمال والإدارة ، تعمل وظيفة الموارد البشرية في البحث على الأجر العادل ، الذي يأخذ بعين الاعتبار التأهيل للمنصب والنتائج المرجوة من الأجير، و تعتمد المؤسسات في التوصل إلى هذا المطلب على طرق حديثة تمكن من تقييم المناصب و إعداد سلم للأجور مناسب لذلك.

أما في ما يتعلق بالتطور البشري و الاجتماعي، فقد رأينا أن كل النظريات حول التنظيمات تدعو إلى احترام العامل لا كأداة إنتاج فقط و إنما كجزء لا يتجزأ من المؤسسة و هذا بإعطائه كامل الحقوق المنصوص عليها في التشريعات، بالإضافة إلى الأجر العادل ، التكوين الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية وسياسة اتصال تسمح بإشراك العمال والسماح لهم بالتوصل إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبإبداء آرائهم حولها.

ولا يكفي الأجر و التكوين إذا لم يرفقا بضمان العمل و تهيئة الظروف اللازمة لذلك و قد.يتوقف نجاح أي مؤسسة على توفر هاذين الشرطين الأخيرين.

خامسا: وظيفة المحاسبة و المالية:[1]

لا تخلو مؤسسة من هذه الوظيفة لما لها من أهمية تزويد المسؤولين بمعلومات تتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة، كما تسمح بتوحيد القرارات المستقبلية على أساس النتائج التي توصلت إليها هذه المهمة.ومن المؤسسات من يصنف المحاسبة ضمن المهام الإدارية و الكثير منها من يعتبرها من مسؤولية الرجل المالي لما له من مؤهلات علمية و مهنية تسمح له بقراءة المعلومات والمعطيات بطريقة تختلف عن تلك التي يستعملها المسؤول الإداري.

وإذا نظرنا إلى الواقع ، فإننا نجد ارتباط وثيق بين وظيفتي المحاسبة والمالية ولا يكون من الخطأ اعتبارهما متكاملتان من خلال الوظائف التي تقوم بها كل منهما و هي تكمن المهمة الأساسية لوظيفة المحاسبة في:

[1] -R.BRENNEMANN et S.SEPARI . opcite , p369.

– الاستجابة لمطلب قانوني: حيث أن المحاسبة في كل الدول ومنها الجزائر تعتبر قانونية وإلزامية فيما يتعلق بإمساك الدفاتر المحاسبية و إعداد الميزانية.

– المهمة الاقتصادية: أداة تسيير داخلية ونظام معلومات خارجية .وقد تطور مفهوم هذه الوظيفة لينتقل من إعطاء الصورة الوفية لذمة المؤسسة إلى إنشاء أدوات تسمح بتسييرها، وفي هذا الإطار تقوم معظم المؤسسات بتجزئتها إلى مصلحتين:

المحاسبة العامة التي تعالج العمليات حسب الطرق القانونية، والمحاسبة التحليلية(أو محاسبة التسيير) ذات الاستعمال الداخلي ، والتي تعطي معلومات تسمح بتوجيه قرارات التسيير.

أما الوظيفة المالية فدورها يكمن في ضمان التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باختيار أحسن مصادر التمويل وبأحسن الشروط، وهذا باحترام أهداف الملاءة والمردودية.

المطلب الثاني:إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية

أولا: تعريف الإستراتيجية

لقد تعددت وتنوعت التعاريف الخاصة بالإستراتيجية نظرا لتعدد تصورات واتجاهات المهتمين بهذا المجال نظرا لشموليته، حيث يصعب الإحاطة بكل جوانبه لذا فإنه من الصعب تقديم تعريف دقيق ومحدد للإستراتيجية.

أ/ من الناحية اللغوية : إن لفظة إستراتيجية مشتقة من الكلمة اليونانية « Stratégos » التي تعني القائد العسكري والتي تتكون من كلمتين « Stratos et Agein » الأولى تعني الجيش والثانية تعني القيادة وبنفس المعنى تم تقديمه في القواميس العسكرية:" على أنه فن توفيق عمل القوة العسكرية والسياسية والأخلاقية الموظفة في مسار الحرب أو الدفاع عن الدولة."

ب/ اصطلاحا: وجدت عدة تعاريف للإستراتيجية حيث يحاول كل واحد أن يعرفها من وجهة نظر خاصة به وسوف نوضح ذلك بمثال أعطاه Minzberg على أن الإستراتيجية هي فيل والمفكرين اللذين يحاولون تعريفها بالمكفوفين فالذي يمسك الفيل من رجله يقول أنه جذر شجرة، ومن يلمسه من خرطومه يقول أنه ثعبان، ومن يلمسه من ذيله يقول أنه حبل، ومن يلمسه من نابه يقول بأنه رمح، ومن يلمسه من جسمه يقول أنه جدار فكل واحد يصور الفيل من الجهة التي لامسه فيها، وعلى هذا فإن رواد الفكر الإستراتيجي كل واحد يحاول تعريف الإستراتيجية من الزاوية التي رآها منها ولا أجد يمكنه رؤيتها كاملة من جميع جوانبها .

التعريف الأول: يعتبر هذا التعريف الأول الذي عرفته الإستراتيجية مع انتقالها إلى الميدان التسييري وأساس نموذج SWOTالذي اشتهر خلال مرحلة الستينات وفي إطاره عرّف Druker الإستراتيجية على أنها:" هي الأفق

التصوري أو الكيفية التي تجعل المؤسسة تجيب على التساؤلات التالية :ما هي مؤسستنا ؟ ما هي مهمة المؤسسة ؟ مالذي يجب أن يكون أهداف للمؤسسة مقارنة بالسوق، الموارد، القدرات الإبداعية، الأرباح، تكوين الأفراد والمسؤولية الاجتماعية ؟.

التعريف الثاني: مع تطور التخطيط وطول أمده سرعان ما تحولت الإستراتيجية من التصور إلى الخطة أو مجموعة القرارات أي أنها:" خطة متجانسة مدمجة أهدا ف وسياسات المؤسسة، وأيضا على أنها الكل أو هي المجموع المكون من تصورات، قرارات، تصرفات بهدف تحديد الغايات العامة والأهداف، الوسائل التي تسمح بتحقيق هذه الغايات وبتقييمها ومراقبة الأداء الناتج عن هذا التنفيذ."

التعريف الثالث: الإستراتيجية تموقع حيث عرفها ." Porter (1980) إن الإستراتيجية هي المحرك الرئيسي للحصول على الميزة التنافسية الذي يعتمد على تموقع المؤسسة في الصناعة والمعرفة الجيدة لسلسلة القيم ." أي أن الإستراتيجية وفق هذا الطرح هي الاختيار الذي تتبناه المؤسسة بشأن وضعيتها في المحيط التنافسي المكون من القوى الخمس وتدافع عنها بالأفضلية التنافسية التي تتميز بها.

التعريف العام: "إن الإستراتيجية هي اختيار يلزم المؤسسة لمدى طويل يأخذ بعين الاعتبار معطيات السوق والمؤسسة."

***ثانيا:* خصائص الإستراتيجية**

*الشمولية: إن الإستراتيجية تمكن من الإلمام بجميع جوانب المؤسسة والمحيط باعتبارها الوسيلة الأكثر ديناميكية لإدراك جميع الجوانب.

* موجهة لنظام مفتوح: باعتبار المؤسسة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر وبالتالي تأتي الإستراتجية من أجل خلق تكامل بين أجزاء ووحدات نظام المؤسسة.

* مجموعة قرارات: إن الإستراتيجية تتم ترجمتها إلى مجموعة من القرارات وهي خاصة بالتوجهات الأساسية للمؤسسة ولها دور في تحديد مستقبلها.

* إلزامية الوقت: إن احترام الوقت مهم جدا في الجانب الإستراتيجي أي أن تكون الإستراتيجية في الوقت المناسب أي ارتباط الإستراتيجية بالوقت وإلا أصبحت لا جدوى منها.

* الوضوح والإقناع: يجب أن تكون واضحة من حيث الأهداف وغير متعارضة عند تنفيذها في جميع مستوياتها.

*أسلوب المشاركة: من أجل نجاح الإستراتجية يجب إشراك جميع الكفاءات وفي مختلف المستويات من تحسيسهم بأنهم قاموا بدورهم وبأنهم ينتمون للمؤسسة.

*محددة من حيث المراحل: إن الإستراتيجية تمر بالمراحل التالية (الصياغة، التنفيذ، الرقابة).

* المرونة: الإستراتيجية تستدعي التغيير متى لزم الأمر فالمتابعة المستمرة للمحيط يستدعي من المؤسسة تحضير

سيناريوهات ملائمة للتقليل من الأخطار المرتقبة.

* تخصيص الموارد: الإستراتيجية تعمل على تخصيص موارد المؤسسة حسب الأهداف المراد تحقيقها.

ثالث هدف الإستراتيجية

المؤسسة تحتاج للإستراتيجية نظرا لأهميتها ونتائجها فالمؤسسة تمارس نشاطها في محيط يتغير باستمرار فالمؤسسة معرضة في أي لحظة لخطر الخروج من السوق ، إذن فإن أرادت البقاء يجب أن تأخذ الاحتياطات اللازمة لذلك تجعل إبعادها من السوق صعب ولكي تصل إلى ذلك يجب أن تتوفر المؤسسة على شيء إضافي يميزها عن المؤسسات الأخرى وهي الأفضلية التنافسية (Avantage concurrentiel) يمكن أن تخص الإنتاج ، التسويق، التموين، بالنسبة للمنافسين هذا الشيء هو الأفضلية التنافسية فهي:" عبارة عن مستوى تطور أو تنظيم معين أو تقنيات إنتاجية تجعل من الصعب إخراج المؤسسة من السوق أي يحميها ويبقيها, إذن فهدف الإستراتيجية هو الحصول على الأفضلية التنافسية لمدى طويل" ، وهذه الأفضلية قد توجد قبل وجود الإستراتيجية ويمكن أن تكون موجودة فإذا كانت موجودة فالإستراتيجية يجب أن تعتمد عليها وتنطلق منهال للبقاء في السوق أما إذا كانت غير موجودة فيجب خلق هذه الأفضلية ثم الانطلاق منها، يمكن للمؤسسة أن تواجه المنافسين وهو ما يسمى بالإستراتيجية الهجومية أما إذا لم يمكنها ذلك فيجب الدفاع عن البقاء في السوق وهي الإستراتيجية الدفاعية فالأفضلية هي التي تفرق بين مؤسسة وأخرى لذلك يجب على المؤسسة أن تستغل أفضليتها ولأطول فترة ممكنة فالأفضلية تسمح بزيادة أرباح إضافية للمؤسسة.

المبحث الرابع:الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول:الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية

لا يمكن وضع نظام محاسبي فعال بدون تنظيم محكم داخل المؤسسة، ويقصد بالتنظيم هنا تقسيم المؤسسة إلى هيئات تسمح بتحديد المسؤوليات وإظهار نقاط القوة ونقاط الضعف، وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

وبالرجوع إلى تاريخ التنظيمات وبالتحديد إلى المدرسة الكلاسيكية نجد أن "فايول" هو أول من حدد التقسيمات الأساسية للمؤسسة الاقتصادية ومازال نفس التقسيم ساري المفعول، مع إضافة بعض الهياكل التي فرضها التطور التكنولوجي والنظرة الجديدة للمؤسسة.

ترتكز هذه الهياكل على نماذج تختلف باختلاف الأهداف المسطرة من طرف المسيرين، وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض النماذج المعمول بها في كثير من المؤسسات.

أولا: نماذج هيكلة المؤسسات الاقتصادية

لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها لا بد من إسناد المسؤوليات للعاملين فيها، كما يجب توضيح العلاقات بين مختلف عناصر هذه المؤسسة، تجميع الموارد وتوزيع المهام، كما يجب إنشاء تكامل بين مختلف وحدات التنظيم و التوفيق بينها وتنسيق كل النشاطات، وفي هذا الصدد يمكن تصور كل أنواع الهياكل التنظيمية من وجهة نظر أفقية أو عمودية.

1.الهيكل التنظيمي العمودي: يحدد هذا النوع من الهياكل العلاقات الموجودة بين كل رئيس (مسؤول) ومرؤوسيه و كذا العلاقات بين مختلف الوحدات الإدارية على جميع المستويات. يوجد هذا النوع من التنظيمات خاصة في المؤسسات الجديدة حيث لا يتلقى الموظف تعليمات إلا من طرف مسؤول واحد و هذا حسب مبدأ وحدة القيادةUnité de commandement ، و تحدد السلطة عموديا أي من المديرية إلى أبسط عامل مرورا ، بجميع المستويات، وهذا ما يسمى أيضا بمبدأ تفويض السلطة.[1]

يمكن تصور هذا النوع من التنظيم في الشكل الآتي:

الشكل(1):الهيكل التنظيمي العمودي

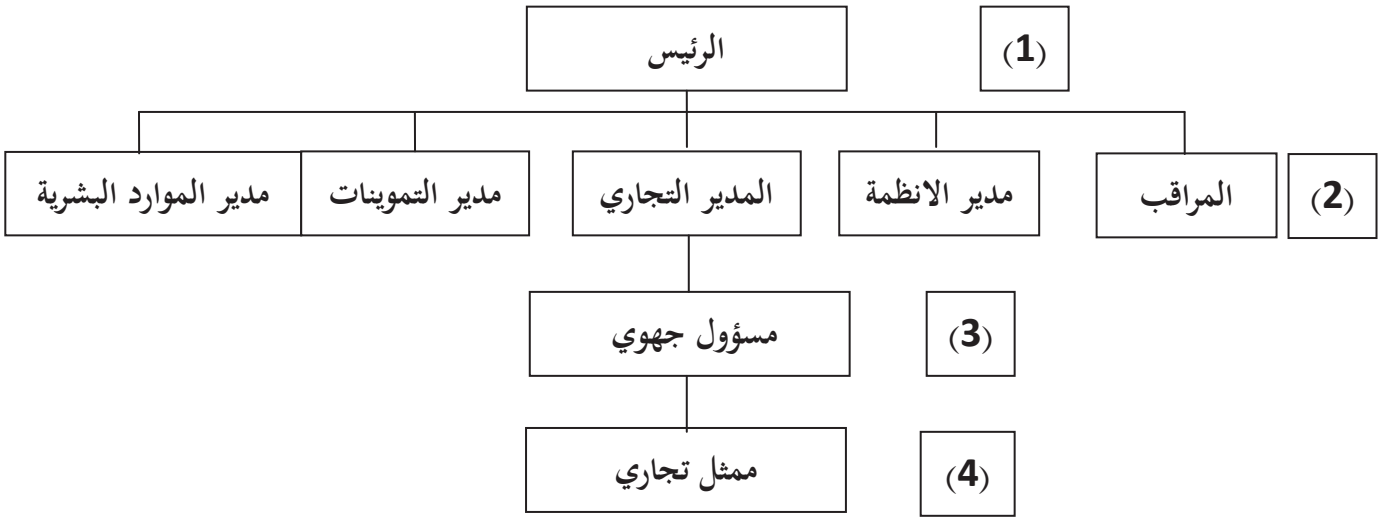

Source : P.D. GAGNON, OPCIT, P 115.

الهيكل التنظيمي الأفقي :عندما يتسع تنظيم المؤسسة يصبح من الصعب على المسؤولين الإلمام بكل جوانب المهام المسندة إليهم، و بالتالي يكونون بحاجة إلى مساعدات ونصائح تقنية، وفي هذه الحالة يمكن توسيع الهيكل التنظيمي للمؤسسة من الناحية الأفقية بخلق وهذا ما يسمى (Postes d'état-major) مناصب جديدة تسمى مناصب مجلس القيادة بالتنسيق أو الهيكل التنظيمي الأفقي[2] حسب ما يوضحه الشكل الآتي:

[1]D. SCHMANCH et M. ROGER, Modèles d'organisation – Accompagner les mutations de l'entreprise, Edition village mondial / Pearson Edition, France, 2002, P.19

[2] D. SCHMANCH et M. ROGER, (مرجع ذكر سابقا)p.20

الشكل (2):الهيكل التنظيمي الأفقي

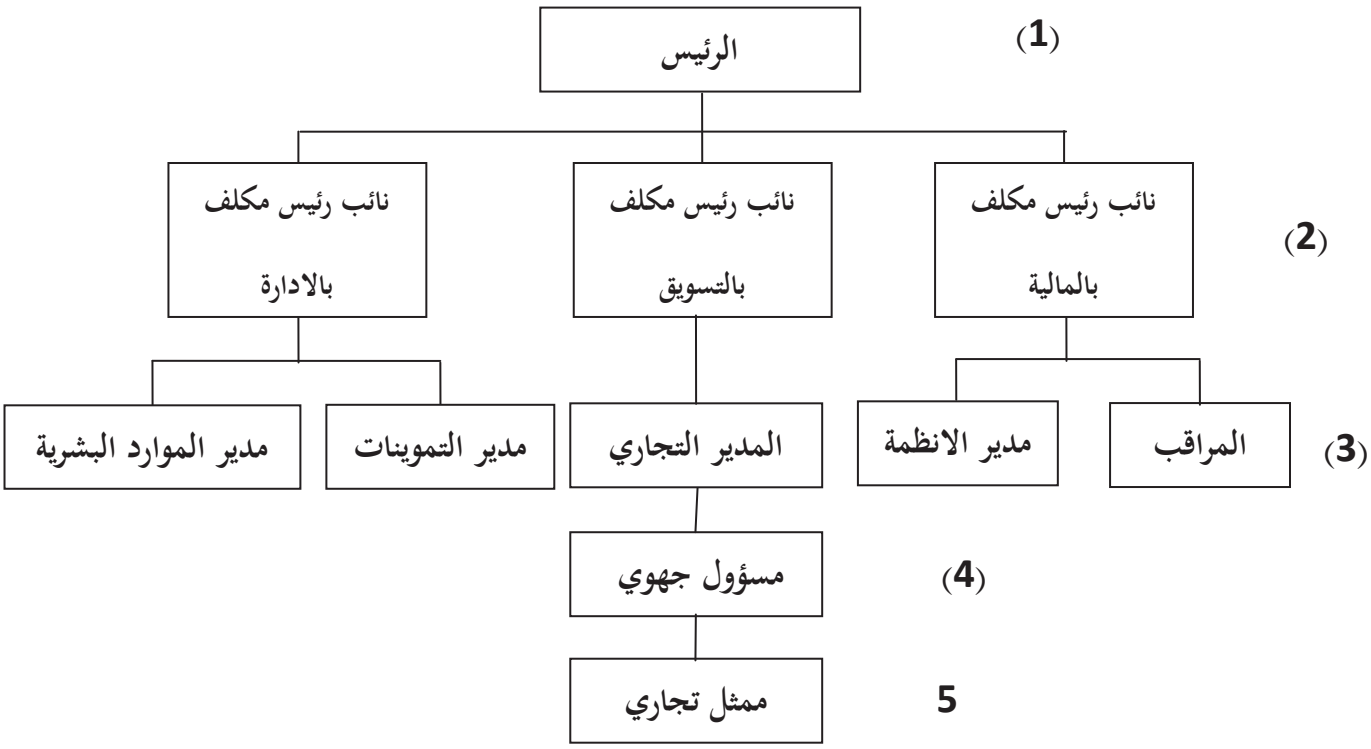

Source : P.D. GAGNON, OPCIT, P 116.

ثانيا: الهيكلة المصفوفاتية

من بين الهياكل التي ظهرت مؤخرا تلك التي تعتمد على تنظيم المؤسسة في شكل التي هي عبارة عن تجميع لعدة نشاطات مرتبطة ببعضها و مستعملة بشكل (Processus) مسارات موجهة إلى زبون موجود إما داخل المؤسسة أو خارج (Output) يسمح بتحقيق مخرجات المؤسسة .آما أن النشاطات في حد ذاتها هي عبارة عن مهام تابعة لمختلف الوظائف (تسويق، إنتاج، مالية، موارد بشرية،.... الخ)، و التي لها علاقة بالسلعة أو الخدمة المراد إنتاجها أو أداؤها كما أن هذا النوع من الهيكلة يهدف إلى تحقيق تنسيق أكبر ومرونة مقارنة بالهياكل التنظيمية السالفة الذكر، وذلك بخلق إراديا علاقات وصائية متعددة و لكن متكاملة.[1]

يمكن تصور هذا النوع من الهيكل التنظيمي في الشكل الموالي:

الشكل(3):الهيكل التنظيمي المصفوفاتي

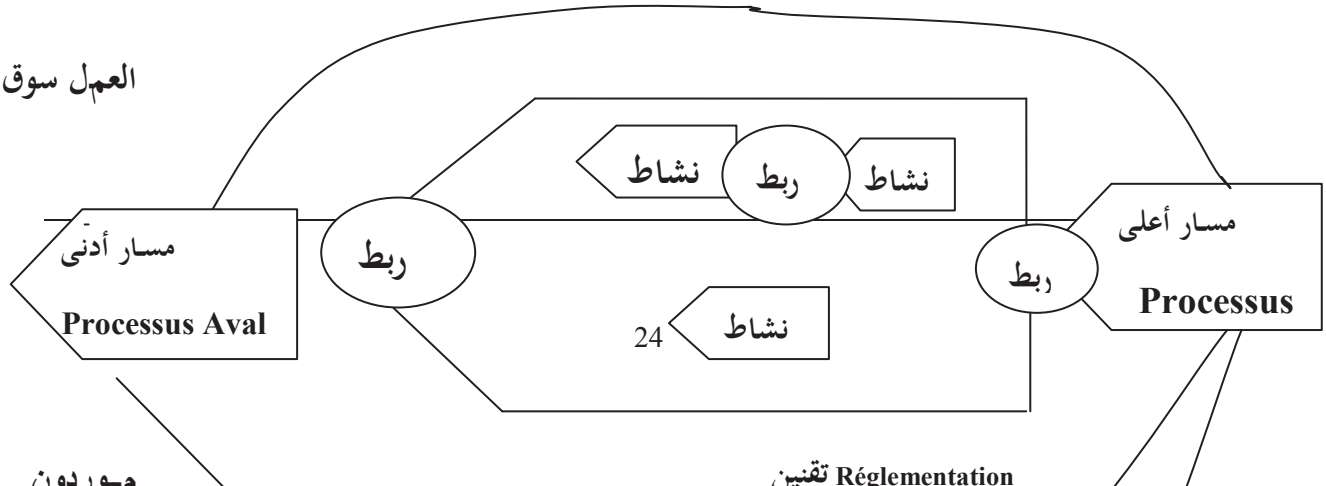

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط

أولا: مفهوم محيط المؤسسة

تعرف البيئة بأنها " ذلك الجزء من المحيط الإداري الذي يلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة وهو يتكون من خمسة مجموعات من المتعاملين هم الزبائن الموردين و العاملين بالمؤسسات المنافسة إضافة إلى الجماعات الضغط أو التأثير كالحكومات واتحاديات العمال وغيرها "[1].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن المحيط المؤسسة يشمل المتعاملين الأساسين من جهات وأشخاص دون أن يشمل كل المتعاملين مثل أسواق المالية و النقدية عامة ، البنوك ، المؤسسات غير المنافسة أو الموردة لعوامل الإنتاج و على رأسها مؤسسات التكوين و البحث إلا انه لم يشر إلى التفاعلات أو المتغيرات التي تؤثر في مكوناته البيئية الخاصة للمؤسسات .

أما P.Filho فقد عرفها بـ :" المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وينطوي على ثلاث مجموعات متغيرة هي :

- المجموعة الأولى : تضم متغيرات على المستوى الوطني مثل العوامل الاقتصادية،الاجتماعية و السياسية.
- المجموعة الثانية : و هي تضم متغيرات تشغيلية خاصة بكل مؤسسة ترتبط بمجموعة من المتعاملين مثل هيئات و تنظيمات حكومية و إدارية مؤسسات التوزيع .
- المجموعة الثالثة : و تشمل متغيرات المحيط الداخلي للمؤسسة من عمال و مديرين وغيرهم ."[2]

[1] عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد وتسيير المؤسسة ، OPU ، الطبعة الثالثة ، 2006 ، الجزائر ، ص.222.
[2] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال ، المكتب العربي الحديث ،1993، ص ص. 19 -20.

رغم أن هذا التعريف شمل عدد أكبر من الأطراف و متغيرات المؤسسة ، إلا أنه جمع بين عوامل وهيئات أشخاص ودمج للمحيط الداخلي لها في نفس العناصر .

كما أنها " مجموعة عناصر مؤثرة وغير متحكمة فيها من قبل المؤسسة فهي تؤثر على خدمات هذه الأخيرة إما ايجابيا أي فرص نجاح أو سلبيا كتهديد مباشر" [1].

وفق هذا التعريف يظهر انه يمكن تقسيم البيئة إلى صنفين هما :

– الماكروبيئة Macro-Enivement:ويقصد بها الإطار الكلي الذي يجمع اتجاهات الكبرى لتطور مجتمع معين.

–الميكروبيئة Micro-enivement : الإطار الجزئي الذي ينطوي على عناصر التي هي في اتصال مباشر مع المؤسسة.

ثانيا: أهمية اهتمام المؤسسة بالمحيط[2]

تتجسد أهمية اهتمام المؤسسة بالمحيط من خلال النقاط التالية :

1. المؤسسة غير معزولة : أي أنها لا تنشط في فراغ بل مرتبطة بشبكات من المتعاملين من أسواق وهيئات وأفراد مما يحتم عليها مسايرة التطورات الخارجية الحاصلة من خلال التأقلم في عملية التعامل معها .
2. أثر الأفراد و الهيئات عليها : تفرض الأفراد و الهيئات و المؤسسات الأخرى قيودا وترسم للمؤسسة حدودا لها طبائع مختلفة (ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية ، بيئية).
3. المؤسسة مكونة من شبكة : وتشمل الأفراد و الجماعات لكل منها أهدافها واتجاهاتها ، قد تختلف أو تلتقي نسبيا وهؤلاء هم أطراف في محيطها أو بعبارة أخرى مصدر مهم منه ، بكل ما يحوي من عوامل اقتصادية و سياسية و اجتماعية ... إلخ .
4. استعمال المؤسسة لموارد المحيط : تستخدم المؤسسة موارد المحيط وتقدم له مخرجات فهي إذن تهتم بمكان وجودها وأسعارها ونوعيتها وتهتم في نفس الوقت بمتطلبات المحيط من كمية مطلوبة ونوعية مرغوبة .
5. مدى قراراتها : تتخذ المؤسسة اختيارات لها أثر ليس فقط على عملها اليومي ونتيجة الدورة التي تحققها بل على وجودها الكلي ودورة حياتها ، فمثلا إذا كانت تقلبات الأسعار (أسعار الموارد أو أسعار منتجات منافسها) تهمها في تحقيق نتائجها في دورة معينة ، فهي أيضا لها أثر على حياتها في المستقبل فنتيجة اليوم تؤثر على تطورات المؤسسة في المستقبل القريب و البعيد .كما يزداد تأثيرها على عناصر المرتبطة باستغلال طويل الأجل مثل القيام بانجاز فرع جيد أو توسيع فيها أو تغير التكنولوجيا أو حتى استبدال المنتوج ، فليس من أسهل تغطية أعباء مصنع جديد لم ينجح في الإنتاج نظر لظروف السوق أو نظر للاختيار الخاطئ لمقره

[1] عبد الرزاق بن حبيب ، مرجع سابق ، ص.223 .

[2] ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ،دار المحمدية العامة، الجزائر ، الطبعة الاولى ،1998، ص ص :78-79 .

الاجتماعي أو بظهور منافس جديد أكتسح السوق الذي تراهن المؤسسة عليه ، تزداد درجة خطورة هذا إذا كان الموارد المستعملة فيه ذات مصدر خارجي أو من متعاملين لهم حق استرداد أموالهم .

6. تطورات السوق العنيفة : يستشهد السوق تطور عنيف في مختلف العناصر المحددة للعرض والطلب كتغير الأذواق الناتجة عن تحسن الثقافي و الحضاري للأفراد للتفاعل و الاحتكاك بمجتمعات وثقافات أخرى أو التغير المستمر في التكنولوجيا التي تعمل على تلبية رغبات وحاجات الأفراد في المجتمع التي تتأثر بشكل سريع من وقت إلى آخر ، كما أن عملية البحث و التطوير تلعب اليوم دورا هاما في المؤسسات ليس فقط من خلال توجيه الطلب و الاستهلاك بل أيضا لتوجيه عرض المؤسسات المؤثرة و المتأثرة فيما بينها .
7. عامل الوقت : أصبح الوقت عاملا مهم في الإدارة و الإنتاج فإذا فاتتها الفرصة اليوم فلا يمكنها أن تنتظر فرصة مقبلة في نفس السنة أو في سنوات مقبلة بل عليها اغتنامها أو العمل على خلق فرص جديدة، خاصة تلك التي تمتاز منتجاتها بالتغيير المستمر في مواصفاتها كالخاضعة لتكنولوجيا تطور بسرعة كالمنتجات الالكترونية كما أن المنتجات المتميزة بسرعة التلف أو الاستهلاك المستمر تتطلب متابعة مستمرة وسباق مع الزمن.

ثالثا: **تأثير المحيط في المؤسسة وتأثير المؤسسة بالمحيط**

1 - طبيعة علاقات المؤسسة مع المؤسسات الأخرى :[1]

لكون المؤسسة تحصل على مدخلاتها من الأسواق وفيها تفرغ مخرجاتها فطبيعة علاقاتها مع المؤسسات الأخرى أما أن تكون تنافسية أو تكاملية.

1. العلاقات التنافسية :تظهر هذه العلاقات في إطار تنافس و له شكلان ألا وهما:

أ- التنافس المباشر: تظهره هذه المنافسة عندما تكون السلع متشابهة أو عندما يتصف الزبائن بتقطيع إجمالي (سوق المواد الاستهلاكية العامة) .

ب- المنافسة غير المباشرة : تكمن هذه المنافسة في بيع سلع متميزة أو استبدال و التي تلبي نفس الحاجيات عند المستهلك .

ج- المنافسة في الأسواق الأخرى : تتكون هذه المنافسة في أسواق أعلى أي في :

- سوق اليد العاملة في إطار التنافس على توظيف العمال وإطارات كفؤة
- سوق رأس المال : يتكون بسبب البحث عن جلب أحسن القروض التي تتوافر فيها شروط مناسبة.
- سوق المواد الوسيطة : وهذا للحصول على أحسن نسبة (جودة / الأسعار) .

2. العلاقات التكاملية :وهي علاقات متعددة الأشكال يمكن أن تكون تبادلية أي تبادل السلع و الخدمات فيما بين المؤسسات ويمكن تكون اندماجية كالتي تمت بالمؤسسات العمومية الجزائرية في إطار تكوين

[1] عبد الرزاق بن حبيب ، مرجع سابق ، ص.240

هولندينع أو ما يسمى بالشركات القابضة مع مؤسسات أخرى في إطار اندماج عمومي الشعبة أو اندماج أفقي في إطار التآزر ما بين المؤسسات (كإجراء إعفاءات داخلية فيما بينها) أو تجمع لأغراض اقتصادية أو تجمع الأعراض إستراتجية .

2- تأثير المحيط في المؤسسة :

يعتبر المحيط المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج التي تستهلك المؤسسة لتقديم مخرجاتها ، فهذه البيئة هي التي تشمل على الأشخاص الذين يقدمون جهدهم العضلي في صورة عما أو جهدهم الفكري من أجل تسيير هذه المؤسسة بالإضافة إلى تعاملهم معها في صورة مستهلكين .

كما يشكل المحيط الجغرافي مصد را لمواردها الأولية وهي أيضا في تكوين وسائل الإنتاج المستعملة وكل هذا يلعب دورا مهما في حياة المؤسسة.[1]

أ- أثر تكوين الإنسان : يعتبر الإنسان المخلوق الوحيد الذي يستطيع التصرف بمنطق وحكمة وتتحدد نتائج هذه التصرف بكيفية انجازه للمهام ا لم نوطة به ، وهذه الكيفية ترتبط بدورها بنوعية تكوين أفرادها تكوينا يسمح لها بالتطور المتوازن و المستمر لتوفير حياة تمتاز بالرفاهية .

ويمكن لأفراد المجتمع أن يؤثروا في المجتمع بثلاثة طرق :

1. بواسطة العامل : يرتبط العامل بالمؤسسة ارتباط وثيقا لمشاركته المباشرة في إنتاج منتجاتها وتتوقف كمية ونوعية هذه المشاركة على نوعية قوة العمل المنفقة و التي تتشكل من مجموعة من العوامل فيزيولوجية ومعنوية وهذه الأخيرة تعد رصيدا مخزنا مما يتلقاه الفرد من تربية وتعليم والتكوين ومحتواها ذات مستوى جيد كان المتحصل ذا كفاءة تساهم في رفع المستوى الإنتاجي للمؤسسة .
2. بواسطة المسير : يعد مسير العضو الأساسي في تنظيم وإدارة نشاط المؤسسة ، ففي حالة ما إذا كان هذا العضو يتمتع بكفاءة ونزاهة كفاية بالإضافة إلى توفر روح المبادرة فإن المؤسسة سوف تتمكن من الحصول على أحسن النتائج إذا ما توفرت لها العناصر الأساسية الأخرى وبالعكس فإن النقص في مستوى تكوينه أو كفاءتها ستؤدي إلى نتائج سيئة أو عدم استمرارها طويلا.
3. بواسطة المستهلك : يتلقي المستهلك منتجات المؤسسة في الأسواق التي تطرحها فيها فإذا كان هذا المستهلك على مستوى كاف من التكوين و التعليم فإنه لا يجد صعوبة في اقتناء ما يحتاجه من سلع وخدمات وفهم طرق استعمالها وإدراك الدعاية و الإشهار لها مما يزيد من مبيعاتها ، وهذا هو الأثر الايجابي الذي يقدمه المستهلك على منتجاتها ، أما في حالة نقص التكوين أو انعدام وانخفاض مستوى التعليم في المجتمع فسيكون له أثر سلبي على مبيعاتها ورقم أعمالها.

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص : 83-85

ب- أثر المواد الأولية : وهي إحدى العناصر التي يتوقف عليها نشاط المؤسسة فتوفرها بشكل كافي ومستمر وبنوعية مقبولة يبعد المؤسسة على التوقف في الإنتاج ، إلا أن المواد الأولية يلعب فيها العنصر البشري دورا هاما فنوعية وكمية المواد تتعلق بكفاءة أفراد المجتمع و المؤسسات التي تحضرها وبمدى تطورها التكنولوجي.

ج- أثر التطور التكنولوجي : تستعمل المؤسسة ضمن عوامل الإنتاج آلات ومعدات مختلفة تكون قد أنتجت في مؤسسات أخرى، ويتوقف مستوى إنتاج المؤسسة المستعملة لها بمستوى تطورها ومدى كفاءة استعمالها أي بمدى جودة وملائمة التقنيات التكوينية التي تحصل عليها العمال وهنا أيضا يظهر الدور الذي يلعبه العنصر البشري في الاختراع و إنتاج الآلات .

3- تأثير المؤسسة في المحيط

أن وجود المؤسسة الاقتصادية داخل المجتمع وفي حيز مكاني معين يجعلها تتفاعل معه وتؤثر فيه كما تتأثر به ، ذلك بواسطة إنتاجها وتصرفاتها التي قد تفرضها عليه في حالة قوتها وضخامتها .

ويمكن أن نفرق نوعين من آثار المؤسسة على المجتمع : [1]

أ- الآثار الاجتماعية : ويمكن حصر الآثار الاجتماعية التي تمس المحيط في أثار ايجابية وأخرى سلبية تختلف درجة تأثيرها طبقا لاختلاف نوع النظام الاقتصادي الذي تواجه به المؤسسة وباختلاف حجم المؤسسة ووزنها الاقتصادي و المالي في المجتمع .ويمكن تلخيص آثار الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي :

1. توفير العمل : إن إنشاء مؤسسات اقتصادية جيدة يسمح بتوفير مناصب شغل يزيد عددها أو ينقص تبعا لحجمها فهي تعمل على امتصاص البطالة من المجتمع إلا أن التكنولوجيا المستعملة في هذه المنشآت لها دور في تحديد العمالة ، فالتكنولوجيا المستعملة لليد العاملة تتبع في المجتمعات التي تتوفر على يد عاملة كثيرة مما يفيدها أيضا في انخفاض التكاليف فهي تستعمل في المجتمعات التي تقل فيها الفئة الشابة أي في المجتمعات المتطورة صناعيا

2. التأثير على الأجور : للمؤسسات الهامة دور أساسي في تحديد الأجور ، فبقوة المؤسسة ووزنها المالي تقوم برفع أجورها خاصة عند محاولة استقطابها لليد العاملة إلى مكان تقل فيه فبذلك يكون لها أثر غير مباشر على الأجور في المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، كما تنجح أغلب هذه المؤسسات بجلب العمال من قطاعات أخرى لتحسين مستواه المعيشي.

3. تغير نمط معيشة السكان : يساهم ظهور المؤسسات في جهات معينة بتغيير نمط الحياة السابق للسكان ف قد تفرض عليهم هذه المؤسسات نظم معينة من وقت العمل ووقت الراحة وكذلك تغيير في عادات اليومية .

4. التأثير على الاستهلاك : تؤثر سياسات البيع و الديون التي تتبعها المؤسسات على استهلاك المجتمع كما نوعا فزيادة المبيعات وتنوعها يؤدي إلى المنافسة وبالتالي انخفاض الأسعار مع رفاهيتها كما أن الإشهار يعمل على خلق

[1] نفس المرجع ، ص ص : 86-89 .

عادات استهلاكية جديدة ناتجة عن غزو منتوجات جديدة وصناعية وتلعب وسائل الإعلام خصوصا التلفزيون دورا أساسيا في هذا الموضوع لما توفره من معلومات واتصال مباشر بالمستهلك.

5. التأثير على البطالة : هذه الحالة تكون عند تصفية المؤسسة التي تتم في حالة إفلاسها يؤدي إلى تسريح العمال مما يزيد في نسبة البطالة ، كما أن التطور التقني باستمرار يؤدي في غالب الأحيان إلى تسريحهم نظرا لأخذ الآلة المتطورة مكان عدد منهم وتظهر هذه المشكلة أكثر حدة في حالة الاتجاه العام إلى تخفيض العمال بالمؤسسات في حالات الكساد

ب- الآثار الاقتصادية العامة : تساهم المؤسسة في تغيير وجه النشاط الاقتصادي لكون تغيير جزءا من أعوان هـ ، ومن بين الآثار الاقتصادية للمؤسسة على المجتمع :

1. دفع عجلة التعمير : وينتج عن ظهور مؤسسات اقتصادية في جهات ريفية أو في أمكنة تتميز بتأخر العمران فيها حيث تقوم هذه المؤسسات بإنشاء سكنات لعمالها وإعدادها للطرق ومرافق العامة وبذلك يتم إنشاء المدارس و المستشفيات وقد يؤدي إلى ظهور تجمعات سكنية أو مدن جديدة وهي بذلك تساهم في سياسات التنمية و التطوير.

2. ظهور منشآت تجارية : إن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة وهو ما ينتجه ظهور مؤسسة أو مؤسسات اقتصادية جديدة يجعل من الضروري القيام بإعداد منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد ويتبعها مختلف مرافق الحياة الاقتصادية .

3. التأثير على التكامل الاقتصادي : تحتاج الصناعة الثقيلة ، خاصة الميكانيكية منها إلى عدة منتجات وسيطة ، أو نصف مصنعة ومكملة بعضها البعض لهذا فإن هـ غالبا ما يتم تصنيع هذه المنتجات في مؤسسات مختلفة وكلها يخدم المؤسسة التي تقوم باستعمال هذا القواد في إنتاج منتجات تنتقل بتسويقها فيما بعد.

4. التأثير على الأسعار : بنفس الطريقة التي تؤثر بها المؤسسات على الأجور فإنها تقوم بالتأثير على أسعار المنتجات ويظهر هذا الأثر خاصة في المنتجات المتكاملة وينتج من هذا عدة مزايا اقتصادية واجتماعية.

خاتمة الفصل الأول

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن المؤسسة تختلف في تعريفها حيث تعرف بأنها هيكل تنظيمي مستقل مالياً، في إطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان آخرين، أو القيام بكليهما معاً .حيث تتصف المؤسسة بعدة أنواع نذكر من خلالها المؤسسة الشخصية والمؤسسة العامة ،كما للمؤسسة دور هام في الاقتصاد الوطني، أو حتى العالمي خصوصا مع التطورات الأخيرة، مثل دخول اقتصاد السوق وظاهرة العولمة، ...الخ. فقد زادت أهميتها كما أصبحت بواسطتها تتطلب اهتماما ودقة كبيرين، كما أنه على المسيرين التصرف بعقلانية مع الأوضاع الجديدة، الاهتمام بجميع وظائف المؤسسة فلكل منها دورها وأهميتها، فنجاح المؤسسة يتوقف على جميع الوظائف والنشاطات.

مقدمة الفصل الثاني

لقد كثر الحديث عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت حديث الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين خاصة في الأوساط الإعلامية والجامعية والتيارات الفكرية ، فعلى الصعيد الاقتصادي شهد العالم في تلك الفترة تحولات وتغيرات سريعة فتطورت التجارة الدولية وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة وأكثر من ذلك التطور المذهل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور شبكة الانترنت وبالتالي تأثر النظام الاقتصادي العالمي بهذه المستجدات،كل هذه المظاهر يمكن اعتبارها من أهم المصادر الأساسية للعولمة ، وبالتالي أصبح موضوعها يستحوذ جزءا كبيرا من الاهتمام في الوقت الراهن وحقيقة حياتية تعيشها الشعوب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ونحن بصدد الحديث عن ظاهرة العولمة في هذا الفصل .

المبحث الأول: مفهوم العولمة

العولمة ظاهرة قديمة اتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامين حديثة وقد استخدمت مصطلحات أخرى إلى جانب العولمة منها الكوكبة ، الكونية ، الكوننة إلا انه قد ذاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع منذ بداية تسعينات القرن العشرين لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي يشهدها عالم اليوم ونحن بصدد الحديث عن ماهية العولمة في هذا المبحث.

المطلب الأول :نشأة العولمة.

إن للعولمة تاريخا ضاربا في القدم،ولكن لم يحظ مفهومها بالذيوع والانتشار والازدهار إلا في السنوات الأخيرة وفيما يلي سنحاول التعرف على المراحل التي مرت بها العولمة:

أولا: مرحلة التكوين

ويطلق عليها البعض مصطلح الجنينية، باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لابد من أن يمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة ومراجحة ، محل تفاوض ونقاش ، وإقناع واقتناع وقد مر بها المصطلح في بداية تكوينه ويمكن القول أن مراحل التكوين ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد "بونت" الصومال ، أو في رحلاتهم إلى بلاد الفينيقيين "الشام حاليا"، أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع عما تدل عليه آثارهم في الأمريكيتين ووصولهم إليها قبل غيرهم بآلاف السنين، وفي هذه المرحلة برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى، وبدأت صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة تنميطها على مستوى العالم ممثلة في : [1]

الألعاب الاولمبية ، جوائز نوبل للسلام، وإنشاء عصبة الأمم ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، صندوق النقد الدولي.

وفي هذه المرحلة تداخلت العديد من العوامل المتشابكة ذات التأثير التفاعلي والتبادلي ومنها:

- الغزو والاجتياح العسكري من اجل استلاب الآخرين والحصول على ما لديهم عنوة وبالقوة، وفرض شرعية القوى على الضعيف، وقد مارست هذا العامل القبائل والعشائر في حربها من اجل الماء والكلأ، ثم من اجل المغانم والثروات، ثم من اجل فرض الجزية والضرائب.
- التجارة والتبادل القائم بين الأفراد بعضهم البعض ، وبين الشعوب وكذا بين الدول ، تنقل من خلاله فائض السلع، وينتقل معها وبها الفكر، وتجمع من خلاله البيانات والمعلومات والتي بناءا عليها يتم التعامل معها وبناء مرتكزات الدخول إلى الأسواق العالمية والتمركز فيها ، ثم التوسع والانتشار والسيطرة والتحكم والتوجيه لقوى السوق.
- الحوار والفكر وما يتيحه من وسائل للإقناع ، ومن وسائل تدمير أي مقاومة لعملية العولمة وإيجاد الروابط المصلحية من اجل إنتاج مزيد من قوى الدفع نحو التعولم.

---

[1]- محسن احمد الخضري،-العولمة -مجموعة النيل- الطبعة الأولى-القاهرة- 2000 -ص 40 -45.

– الإعلام الجائر الذي استطاع أن يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه فعليا ولحظيا ، وان يؤثر فينا ويدفعنا إلى القيام بعمل معين والامتناع عن عمل آخر، وأن يسلب بذلك إرادتنا وحريتنا على التفكير المنظم وعلى التعامل مع الحدث وفقا لبعد الزمان الفاصل، بل أصبح التدخل في صياغة الخبر والإعلان عن الحدث واقع لارتجالية القرارات .

– السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها والتي تفرض على الآخر الإبهار والانبهار ومن ثم تسلب إرادته الذاتية ، وتحوله من فاعل إلى مفعول بع وتحوله من قادر على الفعل إلى مجرد متلقي يستجيب لما يملى عليه، وتحوله من مركز وبؤرة للاهتمام إلى مجرد هامش على محيط دائرة الأحداث.

– الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد، وذلك العالم الذي تسعى العولمة نحو إيجاده وتحقيقه والقائم على طبائع البشر وتحرير الفرد من قيوده .

–إملاء إرادة الإخضاع والخضوع وبدون توقيف بل جعل الآخرين يستسلمون بإرادتهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر وبدون توقيف ، بل عليهم ملاحقة ومتابعة دول المركز وتناسي ونسيان ذاتهم والتشوق إلى الجديد .

ثانيا: مرحلة ميلاد المصطلح

وهي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة ، ويتبلور هذا الحدث في انتهاء عمل منظمة الجات، وبدء عمل منظمة التجارة الدولية وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول ، وتعظيم حرية خروج ودخول رؤوس الأموال عبر الدول، وفي الوقت ذاته الضغط بشدة على الحكومات من اجل التنازل عن سيادتها، وفقا لإرادتها وفي إطار معاهدة دولية تم التوقيع عليها، وإجازتها من السلطات التشريعية فأصبحت ملزمة بها ويصبح بالتالي التنصل منها والخروج عنها أمر صعب ، إن لم يكن مستحيلا وتعتقد زمرة من الاقتصاديين أن العولمة ليست أمرا بدعا في المجال الاقتصادي لان هناك عولمتين قديمة وحديثة،ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ، واستطاعت تنفيذا لخطتها أن تزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأمريكا وآسيا وإفريقيا كما مكنتها هذه من الحصول على المواد الخام بأسعار جد منخفضة ، وهذا يفسر ما كان من اندماج للدول الفقيرة المستعمرة في اقتصاديات الدول الصناعة الأوروبية.

وترجع الإرهاصات الأولى لميلاد المصطلح إلى فترة الوفاق التي سادت فترة السبعينات بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين القطبين الرئيسيين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وانتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وكانت بدايتها انهيار سور برلين الذي كان يفصل ما بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وتوحد الألمانيتين تحت ضغط الإدارة الشعبية ، وساعدت عملية انتشار المعلومات وإتاحة ووفرة البيانات، وبشكل فوري على إيجاد تقارب فكري على مستوى العالم، وفي الوقت ذاته زادت عمليات تذويب الفواصل والفوارق بين الدول، وتلاشي الحدود والفوارق الزمنية حتى أصبح العالم كله بمثابة سوق واحدة ضخمة تربط بينها شبكة عصيبة من موصلات المعلومات والبيانات وفي الوقت

ذاته زادت عملية التماثل والمحاكاة والتنميط ما بين الدول سواء ما هومتصل بأنماط الإنتاج والسلع والخدمات والأفكار أو بأنماط التسويق والتوزيع والترويج والإعلان والإعلام.[1]

ثالثا: مرحلة النمو والتمدد

وهي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الاقتصاد، وأمور السياسة والثقافة والاجتماع..الخ، وان تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة والعوالم مفتوح دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون فواصل زمنية وجغرافية ، فالتزامن حضوري، فوري قائم على "الآن"الفعلي عبر وسائل الاتصال .

ومن ثم فقد ظهر للوجود كيان جديد، كيان انتماءاته جديدة وقواعد التفاعل معه جديدة وآلياته جديدة قائمة على الدمج والتكامل والحيازة وابتلاع الآخرين والسيطرة عليهم والتحكم فيهم وتوجيههم.

وإذا كان البعض يرى أن العولمة الحديثة هي عولمة التحالفات الإستراتيجية بالغة الضخامة فان العولمة في الواقع الفعلي تبني لذاتها كيانا أكثر شمولا من التحالف وأكثر عمقا من التكامل وأمضى فاعلية من الاندماج ،إن العولمة في صورتها الحالية ظاهرة تفرض تأثيرها على التاريخ الإنساني كله، تفرضه بقسوة على ماضيه وحاضره ومستقبله كما أنها تفرضه كحتمية تاريخية قاهرة ومن ثم فان النظرة إليها على أنها حالة عابرة، أو فكرة طارئة يمكن طيها وإعادتها إلى حيث كانت يكون أمر هزليا، لأننا بالفعل نعيش اقتصادا تحكمه وتتحكم فيه قوى عالمية تجتاح الدول والحكومات وهي أقوى من الدول والحكومات.[2]

المطلب الثاني:تعريف العولمة

للعولمة الكثير من المفاهيم واختلفت هذه الأخيرة باختلاف الأطراف الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تناولت هذه الظاهرة،وكل حسب مرجعيته وفهمه لها لذلك توجد صعوبة كبيرة للإجماع حول إيجاد مفهوم دقيق لهذه الظاهرة يتمتع بقبول جماهيري شاسع وفيما يلي سنتناول بعض التعاريف التي أعطيت للعولمة: - يرى البعض أن العولمة تعني القضاء على مفهوم الإقليمية ،أو بعبارة أخرى فان العولمة تستهدف التمكين لما يسمى ما فوق الإقليمية ومن هذا المنطق يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها تمثل عملية إعادة تصوير لخطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسما إلى أقاليم تفصل بينها حدود إقليمية.[3]

-يراد بالعولمة إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي العالمي فينتقل رأس المال الزئبقي إلى تلك الدول التي يكون فيها اجر العمل منخفضا وكذلك باقي التكاليف الأخرى، وتتوفر متطلبات البنية الأساسية ، والخدمات المختلفة ،والاستقرار السياسي ، وقوة عمل متعلمة ووسائط وأشياء أخرى كثيرة.[4]

[1]- عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وآثارها ، المكتب الجامعي الحديث، 2006 ،ص. 36- 38.

[2]- محسن احمد الخضري (مرجع سبق ذكره) ص 47 -49.

[3]- ممدوح محمود منصور،العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003،ص.13.

[4]- ضياء مجيد الموسوي،العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004،ص.51.

عرف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا. [1]

-هي ظاهرة لنظام عالمي جديد يتجه إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة لان حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تكون مقيدة أو ناقصة في هذا النظام الجديد ، لذا يمكن وصفها بأنها" التبعية العالمية ". [2]

المطلب الثالث:أنواع العولمة

لقد انتشرت العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية وتعددت أنواعها ومجالات تطبيقها وفيما يلي سنحاول التعرف على أنواع العولمة:

1- العولمة السياسية: وهي تصف الأجندة الليبرالية الجديدة التي سادت العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي رسميا في 21 ديسمبر 1991 ،وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- العولمة المالية: وهي تصف السوق المالية العالمية والمشتقات المالية المختلفة التي يتم التعامل بها في المدن المالية العالمية على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا.

3- العولمة التكنولوجية:وهي الظاهرة التي تصف التطور الحادث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية، وما نتج عنها من الانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

4-العولمة البيئية: وهي الظاهرة التي تصف كيفية صيانة كوكب الأرض من التلوث والحفاظ عليه كساحة خضراء.

5- العولمة السوسيولوجية: وهي الظاهرة التي تقيم خيالا جديدا يستشرف ظهور مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية.

6- العولمة الجغرافية:وهي الظاهرة المهتمة بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في كوكب الأرض في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة،عالم سينظر إليه في اغلب الأحيان على انه شبكة من المدن العالمية.[3]

7- العولمة الاقتصادية: تتم عن طريق آليات محددة على الصعيد الاقتصادي مثل: اتفاقيات تحرير التجارة والأسواق المفتوحة وتدفقات رؤوس الأموال وتداولها في البورصات المتعددة لدول العالم،وشركات متعددة الجنسيات وتقسيم دولي جديد للعمل يحتكر فيه العمل في أنواع معينة وإنتاج سلع محددة تتميز بالتقنية العالية وكثافة رؤوس الأموال وانعدام التلوث وربحيتها العالية.

---

[1]- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية ، 2002- 2003،ص 5.

[2]- كمال الدين عبد الغني المرسى،الخروج من فخ العولمة، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر،الطبعة الأولى،الإسكندرية، 2005 ،ص 13.

[3]- سامي عفيفي حاتم-قضايا معاصرة في التجارة الدولية-الدار المصرية اللبنانية-الطبعة الثانية-القاهرة- 2005-ص 207،208

8- العولمة الثقافية:هناك اتجاه لصياغة ثقافة عالمية، تفرض أنماط تفكير ومسلك في الحياة وفي الغذاء ويتم ذلك عن طريق تغيير برامج التعليم وإضعاف جوانب الثقافة القومية في هذه البرامج خاصة في المجالات النظرية،التاريخ والاجتماع بجانب غزو هذه الدول عن طريق برامج إعلامية كثيفة مصاغة بحبكة شديدة وجاذبية عالية وتهدف إلى تمجيد قيم معينة تتسلل إلى وجدان ملايين الشباب في هذه الدول بحيث يصبح القطب الرأسمالي هو المثل الأعلى والنموذج المحتذى به وهو البداية والنهاية.

9- العولمة الاتصالية:تبرز هذه العولمة من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية وبصورة أكثر عمقا من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر في أنحاء العالم وتدور حول الانترنت أسئلة كثيرة ولكن من المؤكد ان نشأتها وذيوعها وانتشارها سيؤدي إلى اكبر ثورة معرفية في التاريخ الإنساني.

10- العولمة العسكرية: وتعني إضعاف أية قوة إقليمية بازغة في أية منطقة من العالم عن طريق تدمير آلاتها الحربية واهم عناصر الإنتاج فيها ، ولكي ينفذ هذا الهدف يضطر إلى إجراء عمليات تحوية متعددة لتكون بمثابة غطاء شرعي أمام العالم.[1]

المبحث الثاني:أهداف العولمة

تمثل العولمة عملية مدارة أي أنها تتمثل في مجموعة من الأنشطة التي تقع خلفها إرادة واعية والتي تستهدف تحقيق غايات معينة اعتمادا على الوسائل والأساليب والأدوات الملائمة وعلى قدر تباين هذه الوسائل، الأدوات تتعدد وتتنوع أبعاد ظاهرة العولمة .

المطلب الأول: أبعاد العولمة.

للعولمة أربع أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي ، البعد السياسي ، البعد الاجتماعي ، البعد الثقافي ، كما أن لها أبعاد ثانوية هي: البعد الاتصالي ، البعد التكنولوجي ، البعد العسكري ، البعد السكاني ، البعد البيئي والتي سنحاول التعرف عليها فيما يلي:

أولا: الأبعاد الاقتصادية للعولمة :أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية أو البعد الاقتصادي للعولمة لان العولمة الاقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثير في مسيرة العولمة تحقيقا للهدف النهائي هو العولمة السياسية والثقافية ويمكننا أن نمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين:

[1]- إكرام عبد الرحيم التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي–مكتبة مدبولي –الطبعة الأولى –القاهرة- 2002ص 127-129

1- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل أي تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة بحيث يؤدي إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر وبين مجموعة وأخرى من البلدان .

-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية وقد تمثل ذلك على سبيل المثال في عمليات الخصخصة أي بيع القطاع الإنتاجي المملوك للدولة إلى أفراد أو هيئات خاصة.[1]

3-تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها مما أدى إلى انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي أي من الدولة إلى القوى أو المؤسسات العالمية.

ثانيا: **الأبعاد السياسية للعولمة:** لقد تعددت وتنوعت انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا، فقد ارتكزت أسس التنظيم الدولي ومنذ قرون عديدة على النظر إلى جماعة الدول باعتبار ان كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل،بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو عائق يحول دون التفاعلات الدولية فانه قد ظهرت الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع المحلية الداخلية والعكس وتتمثل ابرز الأبعاد السياسية فيما يلي:

1-تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم في دول الجنوب فالمتأمل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينات وحتى الآن يرى أن هناك تيارين متضادين فبينما يوجد نزوح نحو التكتل السياسي والاقتصادي والإقليمي بين الدول المتقدمة ،نجد أن عوامل التفكك والتفتت السياسي قد أتت على العديد من الكيانات السياسية في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا وفي مناطق أخرى من العالم تحت الصراعات العرقية أو النزاعات الطائفية.[2]

2-سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية أي الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها ومثال ذلك انفصال إقليم اريتريا عن إثيوبيا وتكوين دولة مستقلة.

3-احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبقا لميثاق الأمم المتحدة حيث أدى تطور النظام العالمي إلى الاهتمام المتزايد بتلك الحقوق والحريات.

4-النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل: حقوق الإنسان وتحقيق السلام.

ثالثا: **الأبعاد الاجتماعية للعولمة:** يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت على نحو سلبي بظاهرة العولمة فقد ألقت العولمة بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه العولمة وفيما يلي نحاول استعراض ابرز الأبعاد الاجتماعية:

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب-العولمة واقتصاديات البنوك-الدار الجامعية -الإسكندرية-2001-ص 24.

[2]- ممدوح محمود منصور (مرجع سبق ذكره) ص 58-80.

1-انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي فقد أسهمت ثورة الاتصالات والمعلومات والتقدم المتزايد في مجال الإعلام إلى نشر هذه الأنماط السلوكية بصرف النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات لهذه الأنماط.[1]

2-تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية وهذا بسبب انحراف السلطة السياسية ونزوحها إلى تصوير معايير اجتماعية وضعية لحساب فئة معينة ثم فرضها على المجتمع ككل ،هذا ما أدى إلى تحول أعضاء المجتمع من مواطنين صالحين يضطلعون بواجب المواطنة بمدلوله الحق إلى مجرد رعايا خاضعين لقهر السلطة متطلعين إلى التمرد عليها.

3-زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع فقد تجلت الانعكاسات الاجتماعية السلبية لظاهرة العولمة بصفة أساسية في ضعف درجة الالتزام بالمعايير والأنماط الاجتماعية من جانب أعضاء هذه المجتمعات.

4-ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة ومن ابرز هذه الأنشطة انتعاش تجارة المخدرات عالميا وذلك بسبب التحولات التي طرأت على التجارة العالمية.

***رابعا:* الأبعاد الثقافية للعولمة**: لعل السعي إلى التأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات قد يستلزم بدءا التأثير في عقولهم وإرادتهم أي في ثقافتهم ،ومن هنا قد حرص الداعون إلى العولمة والمدافعون عنها إلى الترويج لمجموعة مترابطة من القيم ويمكن القول أن العولمة الثقافية قد تمثلت في المظاهر التالية:

1-محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية ويتواكب محو الهوية الثقافية مع الترويج لفكرة الثقافة العالمية على اعتبار أن ثمة مشتركا إنسانيا عاما بين بني البشر على المستوى العالمي ،وهكذا يتضح أن سياسات العولمة الثقافية تستهدف أولا سلب الوعي من خلال تحطيم الهويات الثقافية المحلية ثم السيطرة على الإدراك بوسائله وآلياته وفنونه .

2-التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية أي تغليب الأمور الحسية على الأمور المعنوية بوجه عام، ومن هذا المنطلق كان من المنطقي أن تتجه آليات العولمة الثقافية (كالسينم ا العالمية والقنوات الفضائية الموجهة) إلى ما يمكن تسميته بالتسطيح الثقافي أو التجهيل بمعنى التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي أو معنوي.[2]

3-سيطرة ثقافة الغرب على الثقافات الأخرى من خلال استثمار مكتسبات العلوم الثقافية في ميدان الاتصال، ولا يخفى علينا أن الثقافة الأمريكية هي المسيطرة على الثقافة الغربية وقد أخذت أوروبا وخاصة فرنسا تنظم المقاومة ضد الثقافة الأمريكية باعتبار أنها خطر استراتيجي يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها الثقافية .

4-فتح أسواق جديدة من أجل زيادة الاستهلاك الذي يعد في نظر الكثير دافعا قويا لزيادة الإنتاج ودفع عجلة

---

[1]- عاطف السيد-العولمة في ميزان الفكر-مطبعة الانتصار-الإسكندرية- 2001-ص 57-60.

[2]- ممدوح محمود منصور (مرجع سبق ذكره) ص 83-106.

الاقتصاد ومن ذلك تمجيد الأنانية والفردية وتعظيم الربح وتحقيق اكبر عائد دون مراعاة لمصالح الآخرين فهي ثقافة مادية بحتة لا تعترف بالروحانيات ولا بالمشاعر الإنسانية .[1]

***خامسا:* الأبعاد الاتصالية للعولمة** : تعرف عملية الاتصال الدولي بأنها " العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد والجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول" يتضح من ذلك أن الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة تشمل كافة أشكال الاتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1-الهيمنة الغربية والأمريكية على مضمون أو محتوى الرسائل الاتصالية والإعلامية عبر العالم .

2-انهيار السيادة الإعلامية لدول الجنوب في ظل انتشار أنظمة البث الفضائي .

3-الآثار التي ترتبت على ثورة الاتصالات والمعلومات لم تقتصر على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات فقط وإنما امتدت لتشمل مجال العلاقات الدولية، بحي ث باتت المجتمعات المختلفة وثيقة الاتصال ببعضها عن طريق وسائل الاتصال الدولي.

4-عصر العولمة الإعلامية قد اتسم بالتكامل أو الاندماج بين كافة وسائل الإعلام الجماعي وتكنولوجيا الاتصالات وكذا المعلومات حيث ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعددة الوسائط وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة والتي من أشهرها شبكة الانترنت .

***سادسا:* الأبعاد التكنولوجية للعولمة** : شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة وقد ألقى هذا التطور التكنولوجي بظلاله على كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، وتركزت معظم الاكتشافات والابتكارات الجديدة في دول العالم المتقدم ولا يفوتنا أن نؤكد رغم ذلك على الإسهامات البارزة التي قدمها العديد من أبناء دول الجنوب من ذوي العقول النيرة والخبرات والمهارات مما دفع ركب التطور العلمي سواء ممن بقوا في أوطانهم أو ارتحلو ا عنها إلى دول الشمال المتقدم طلبا لفرص النجاح المتميز ويمكننا أن نوجز أهم الأبعاد التكنولوجية فيما يلي :

1-أدى التقدم التكنولوجي ذاته إلى استحداث أنواع جديدة من السلع التي لم تكن معروفة من قبل كما أدى ذلك إلى خلق العديد من الحاجات أو الاحتياجات الجديدة والمستحدثة والتي لم تكن معروفة للإنسان من قبل.

2-اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول الشمال والجنوب .

3-تعدد الأنواع المنتجة من السلع الواحدة تبعا لتباينها في درجات الجودة وفي نوعية المواد الخام ومستوى الإتقان فأصبحنا نرى الدولة الواحدة تصدر وتستورد نفس السلعة ولكن مع الاختلاف في النوعية.

4-تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الشركات بل وأحيانا كثيرة بين عدد من الدول بحيث باتت كل شركة أو دولة تتخصص في إنتاج جزء أو مكون من مكونات السلعة الواحدة.

[1]- عاطف السيد(مرجع سبق ذكره) ص 63، 64 .

***سابعا:* الأبعاد العسكرية للعولمة** :بعد الانتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية شعرت أنها قد باتت تمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة وأنها أصبحت قادرة على فرض إرادتها على العالم ككل وان تطيح بأية قوى مناوئة لهيمنتها وتتمثل ابرز الأبعاد العسكرية فيما يلي :

1 – الإبقاء على التحالف الأطلسي ومحاولة توسيع نطاقه واختصاصاته ونطاق عملياته.
2 – محاولة الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي من خلال تبني مشروع الدرع الصاروخية .
3 – التمكين للهيمنة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية .

***ثامنا:* الأبعاد السكانية للعولمة** : نرى أنه من غير الممكن دراسة الأبعاد السكانية لظاهرة العولمة والتي من أهمها مشكلة الهجرة الدولية دون التعرف على العوامل المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة أو تراجعها والتي من ضمنها:

1 - **عوامل الجذب** والتي قد تتمثل في فرص أفضل للتوظيف أو الحصول على أجور أعلى أو مزايا اقتصادية واجتماعية أكثر.
2 - **عوامل الطرد** والتي قد تتمثل في نقص الغذاء ،ندرة فرص العمل القهر السياسي العنف والصراعات السياسية العرقية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نعرض الأبعاد السكانية لظاهرة العولمة كما يلي:

1– تيسير حركة انتقال الأفراد وزيادة معدلات السياحة والهجرة.
2– تنامي الاتجاهات المعادية للمهاجرين ونزعات كراهية الأجانب من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة.
3– تزايد القلق في دول الشمال من ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع الزيادة السكانية لدى الجنوب.
4– نظرة الغرب ذات النزعة الاستعلائية العنصرية إلى الزيادة السكانية في دول الجنوب .

***تاسعا:* الأبعاد البيئية للعولمة** : إذا كان القرن العشرين قد شهد انجازات تكنولوجية لم يسبق للعالم أن رأى مثلها من قبل فمما لا شك فيه انه القرن الأكثر إضرارا بالبيئة ولعله من ابرز الأبعاد البيئية ما يلي:

1 - الآثار التدميرية للتطور التكنولوجي الهائل على البيئة في القرن العشرين .
2 - اتساع المشكلات والقضايا البيئية إلى الطابع العالمي .
3 - الجهود العالمية للحفاظ على البيئة .
4 - الآثار السلبية لسياسات العولمة على البيئة .

***عاشرا:* الأبعاد المعرفية للعولمة** : لم تقتصر آثار ظاهرة العولمة وأبعادها على مجرد التأثير في الواقع وإنما جاوزت ذلك أيضا إلى التأثير في عملية المعرفة بصفة عامة ومن حيث أدوات اكتساب المعرفة وكذا غايتها ومناهجها ويمكن القول بان علم العلاقات الدولية وعلم السياسة كانا أكثر فروع المعرفة تأثرا بظاهرة العولمة وفيما يلي استعراض لأهم الأبعاد المعرفية :

1 – اثر العولمة على عملية المعرفة بوجه عام من حيث غاياتها وأساليبها وأدواتها ومؤسساتها .

2 – اثر العولمة على مجالات المعرفة السياسية بوجه خاص ولاسيما مجال دراسة العلاقات الدولية سواء من حيث المادة أو المنهج أو مجالات الاهتمام .[1]

المطلب الثاني :دوافع العولمة.

تضافر على خلق واتساع ظاهرة العولمة عدت دوافع أو مسببات يمكن إيجازها فيما يلي:

1 -**انخفاض القيود على التجارة والاستثمار** :بدأت الدول بعد الحرب العالمة الثانية تخفض من وطأة الحماية فاعتمدت على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة الدولية وقد ترتب على المفاوضات متعددة الإطراف التي تمت في إطار"الجات"تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فقد كان الوضع مختلف ، فخلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية استمرت القيود التعريفية وغير التعريفية في ارتفاع حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادي بدرجة كبيرة مثل المكسيك .

2- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي: يصف (Harris 1993)ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة(1965-1988) من الناتج المحلى الإجمالي للعالم من 05 % إلى 20% ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 % إلى 23 % وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27 % عام 1965 إلى 34 % عام 1988 بالإضافة إلى استمرار الزيادة في السكان بمعدل 02% سنويا وكذا ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي وذلك بالانتقال من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي إلى إتباع إستراتيجية التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات ،كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23 % في عام 1985 إلى 29 % في عام 1995 وزاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية من 47 % عام 1985 إلى 83 % عام 1995.

3- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر: ابتداءا من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة حيث بلغ في الدول الصناعية الكبرى أكثر من أربع أمثاله بين 1984 و1990 وانخفض خلال الفترة 1990-1992 نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في هذه الدول لكنه سرعان ما عاود الانتعاش بقوة وهذا حسب ما أوضحه تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص (باستثناء الدول حديثة العهد بالتصنيع) حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة 1993-1996 بل بلغ 200 مليار دولار عام 1996 وزادت تدفقات رأس المال الخاص من 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة 1983-1989 إلى 02 % ثم 04 % من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال 1994-1996 وقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الجزء الأكبر من هذه الزيادة .

[1]- ممدوح محمود منصور،(مرجع سبق ذكره)،ص.ص. 107-154.

4-تكامل أسواق المال الدولية : تعتبر الشركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل الاقتصادي المالي الدولي،كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة الأسواق المالية الدولية حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم بالإضافة إلى الاختلافات في درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال ،كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي ،نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال ويعتبر (Brune .1995) أن النمو الكبير في أداء بعض أسواق الدول النامية جعلها في بعض الأحيان أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وذلك للمستثمر الذي يرغب في تنويع محفظته المالية.[1]

5-ثورة تكنولوجيا المعلومات : تكنولوجيا المعلومات هي احدث مفرزات التطور التكنولوجي وقد أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال لإلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلدان كما تطورت وبسرعة وسائل الاتصال الالكترونية لنقل الصوت والبيانات متضمنة البريد الالكتروني، وهو ما أتاح لمصالح ومنظمات خدمية أن تخدم أسواقا أوسع وأكثر ، كما أتاح هذا التطور التكنولوجي للمديرين أن يتصلوا بسرعة حول العالم ، كانت شبكة الانترنت من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات والانترنت هي وسيلة اتصال الكترونية مستحدثة وقد أصبحت مجالات استخدمها عديدة للغاية ومتزايدة من يوم لآخر، لقد أدت ثورة التكنولوجيا وتطور وسائل الإعلام،والإعلام عبر القارات بالأقمار الاصطناعية أسرع واقوي تأثرا بالأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية.

6-التكتلات الإقليمية الدولية : منذ أواخر الخمسينات بدأت بوادر التكتل الإقليمي بظهور السوق الأوروبية المشتركة في 1959 التي تكونت من 12 دولة أوروبية غربية إلى كيان أكثر تماسكا هو الاتحاد الأوروبي الذي أعلن قيامه في 01 جانفي 1993 ليضم 15 دولة أوروبية ثم تكتل جنوب شرق آسيا 1967 الذي تكون من سبع دول تضم نمورا أسيوية،والهدف هو إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزايا تنسيقية متكاملة تعزز القدرات التنافسية لشركات هذه الدول بالأسواق العالمية ،ثم منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي في 1989 ليمثل اكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم،نزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020 ،ويضم اكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (الو.م.أ، اليابان ،الصين) فالسوق الأمريكية الشمالية (NAFTA)في جانفي 1994 لتضم أسواق كندا والولايات المتحدة الأمريكية ،والمكسيك في سوق واحدة كبيرة .

7-الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT):في أفريل 1994 أعلن بمدينة مراكش من قيام النظام التجاري العالمي الجديد ،حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة،اعتبارا من بداية 1995، وتقضي الاتفاقية بتحرير تدريجي زمنيا ونوعيا للتجارة العالمية في السلع والخدمات والملكية الفردية وقد هيأت اتفاقية "الجات" عدة مزايا أو فرص للدول النامية ومنها العربية أهمها:

---

[1]- عمر صقر (مرجع سبق ذكره) ص 11-14

– إفادة الصادرات من تخفيضات جمركية في الدول التي تصدر إليها يبلغ متوسطها 33 %.

– إلغاء تدريجي على مدى عشر سنوات لنظام الحصص الذي كانت تفرضه الدول المتقدمة على وارداتها من الملابس والمنسوجات.

– إزاء ممارسات الإغراق في الأسواق العربية .

–إلا أن هذه الاتفاقات شكلت بعض التحديات وأهمها: زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية ارتفاع فاتورة التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفنية والفكرية التي حظرت تقليد أي سلعة إنتاجية.

8–التحالفات الإستراتيجية للشركات العملاقة: لم يعد تحديد وتحليل الفرص والتهديدات يتطلب فقط منظورا محليا أو إقليميا ،بل أصبح المنظور العالمي ضرورة أساسية،وتحولت شركات كبيرة أنهكها التنافس من استراتيجيات التنافس إلى التحالف، والهدف تقليل تكلفة التنافس وتكلفة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا بشكل منفرد ، وتعزيز القدرات التنافسية للمتحالفين ومن أمثلة التحالفات تحالف "توشيبا" مع "موتورولا" في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الالكترونية و"سيمنز" مع "فيلبس" في صناعة أشباه المواصلات من ناحية أخرى اتجهت بعض الشركات لمكاملة رؤوس أموالها فمثلا "جينرال موتورز" لها 39 % في أسهم شركة "ايسوزو" و 05 % في أسهم "سوزوكي" و50 % في أسهم "دايوموتورز" الكورية ،ولشركة "فورد"

35 % في أسهم "مازدا" وهكذا أصبحنا أمام ظاهرة السيارات العالمية أو متعددة الجنسيات .

9–الشركات العالمية متعددة الجنسية وعابرة القارات :هي شركات يقع المركز الرئيسي لكل منها في دولة المقر وتدير عملياتها في أسواق متعددة عبر العالم بهدف الاستحواذ على فرص سوقية متزايدة فمع تزايد الاتجاه نحو إدارة بلا حدود جغرافية تناما ظهور وتأثير الشركات العالمية ،وبعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة تعديد ونشر الفروع في السوق المحلية تطور الأمر لتعديد ونشر الفروع خارجية (عالميا) لاسيما مع الدعم الفائق الذي هيأته شبكات المعلومات العالمية والتجارة الالكترونية مما زاد من حضور وتأثير وسطوة الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات على الساحة العالمية .

10–زيادة حركة التجارة والاستثمارات العالمية :ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي :

–تزايد حجم الصادرات عبر العالم حيث أصبحت تمثل 35 % من إجمالي الناتج القومي العالمي بعد أن كانت تمثل 12 % فقط في هام 1962 .

–تزايد حركة الاستثمارات الخارجية فمثلا قام اليابانيون بشراء العديد من المصانع في الو.م.ا وأوروبا وذلك ليزرعو ا مصانعهم في البلاد التي تضم أسواقهم .

-انفتاح النظم المالية العالمية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ألغت كثير من دول أوروبا الغربية والو.م.ا سقوف أسعار الفائدة وسمح هذا لكثير من البنوك أن تجذب مستثمرين أجانب أكثر حيث قدمت لهم أسعار فائدة أعلى.

-جاذبية أسواق شرق آسيا للاستثمارات العالمية فقد استطاعت دول النمور الأسيوية أن تصبح مناطق صناعية سريعة النمو.[1]

المطلب الثالث : أهداف العولمة .

تنقسم أهداف العوامة إلى أهداف معلنة وأخرى خفية سنتناولها فيما يلي:

1-الأهداف المعلنة:

-تفكيك وإزالة وإذابة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة وإنهاء التوجهات الجزئية والاقتصاد المحلي والانعزال القومي ومن هنا تأتي العولمة كضوء منير لنهاية نفق طويل مظلم سارت فيه الإنسانية عند اختيار بعض الدول لمنهج الانغلاق على الذات .

-بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يأخذ في معطياته السوق الكوني الجديد والذي يفرض على الأطراف المختلفة الاعتراف به ليس باعتباره واقعا جديدا فقط ولكن باعتباره الأفضل والأرقى والأحسن وباعتباره متمتعا بمزايا تنافسية فائقة ومتميزة عن الآخرين .

-الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعا .

-تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدرج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الالكترونية.

-الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان ... الخ .

-الانطلاق إلى آفاق شاسعة والى نطاقات واسعة والى مجالات غير مسبوقة تضفي قدرا كبيرا من التقدم والتنمية المتواصلة المستدامة والتحول بها لمصالح الإنسانية وتحالف البشرية في إطار الكون الفسيح المتعاظم .

-تعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهري بالإنسانية البشرية وإزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصري والنوعي وصولا إلى عالم إنساني بعيدا عن التعصبات .

2-الأهداف الخفية :

-هيمنة الو.م.ا والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها : الاحتكارات ، الشركات الكبرى .

[1]- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، الطبعة الرابعة،القاهرة، 2003،2002، ص.ص 15-37.

-التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية .
-تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.
-فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية وحقبة الاستعمار الغربي للبلدان النامية قديما وحديثا شاهدة بذلك.
-القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة. [1]

المبحث الرابع : إستراتيجية العولمة ، ايجابياتها وسلبياتها.

إن الترويج والتبشير بالعولمة باعتبارها نوعا من النفع الخاص لكل شعوب العالم قد بلغ أشده في هذه الأيام حتى صار هناك اعتقاد كبير بأنه من الأجدى للشعوب النامية والفقيرة اللحاق بالركب العالمي قبل ان يتم فرض العولمة قسرا على المجتمعات فيفوز من سبق له الدخول إلى حلبتها ويخسر من يفوته القطار المؤدي إليها ، ولكن الحقيقة غير ذلك ،فهي فخ نصب للدول الضعيفة وفق إستراتيجية محكمة .

المطلب الأول: إستراتيجية العولمة.

إذا علمنا أن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية بواسطة مجموعة متنوعة من الفاعلين تضم أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي والشركات العملاقة متعدية الجنسية مضافا إليها مؤسسات إدارة العولمة فانه يصبح من السهل اليسير علينا التوصل إلى المسارات التي تحدد نشاطات هؤلاء الفاعلين ،ومن خلال تتبع مسارات حركة العولمة على أيدي هؤلاء سوف تبرز بعض الحقائق ،وهذه الحقائق تمثل فيما بينها "إستراتيجية العولمة" أو "تكنيك العولمة" ،صحيح أن هذه الإستراتيجية غير معلنة ولكن آثارها تدر عليها ، ويمكننا أن نوجز هذه الإستراتيجية فيما يلي :

1– الإبقاء على ظاهرة الفقر في الدول النامية لضمان استدامة حاجتها إلى الفاعلين في حقل العولمة ،فتدمير اقتصاد الشعوب الفقيرة أمر مفروض عليها من جانب الدول المتقدمة لضمان التحكم في ثروات البلاد النامية التي هي دائما في حاجة إلى مد يد العون من جانب الدول المتقدمة لتعيش وتستمر.

2–زعزعة الثقة بالنفس عن طريق الترويج الإعلامي المستفز من لدن دول العالم المتقدم واستعراض عضلات القوة في البر والبحر والجو وإظهار قوة السلاح والتفوق العسكري ، إن السياسة الأمريكية تستفز الكثيرين بقدرتها على إجهاض أي قرار من مجلس الأمن الدولي باستخدامها غير المبرر لحق الفيتو ، وبالتالي تعطيل إرادة المجتمع الدولي عن انجاز حلول سياسية عادلة لمشكلات عويصة ومزمنة مثل المشكلة الفلسطينية،وفي نفس الوقت تكرس لدى

[1]- محسن احمد الخضري (مرجع سبق ذكره) ص 114- 120 .

الآخرين مشاعر اليأس والإحباط وعدم القدرة على انجاز أي حلول عسكرية اعتمادا على قدرتها العسكرية الهائلة التي تجعلها قادرة على امتهان العالم كله تحت أمرها.

3–تمكين سياسة فرق تسد وإثارة النزاعات الوطنية بين الشعوب ودول العالم النامي للحيلولة دون قيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقوم بين الدول النامية.

4–إقامة حواجز تكنولوجية وثقافية بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم النامي حكرا للعالم الأول وعملا على تعميق التبعية التكنولوجية لدى دول العالم الثالث ، اخترعت أمريكا والدول الغنية شروطا لتصدير التكنولوجيا إلى الدول الفقيرة كما اخترعت أيضا شروط لاستيراد الغذاء والمواد الأولية منها الشروط التي لا علاقة لها بالتصدير والاستيراد مثل إيقاف تدهور البيئة ، أو تطبيق الديمقراطية على الطراز الغربي أو تنفيذ حقوق الإنسان التي لا تحترمها الدول الكبرى نفسها وأولها أمريكا.

5–فرض الهيمنة القطرية على شعوب العالم فكريا وثقافيا ،فما المقصود بالعولمة إلا "غربنة" العالم أجمع وجعل الشعوب بلا هوية وبلا استقلال حقيقي،ووسيلة تحقيق ذلك تعتمد على الخطاب الإعلامي الموجه دائما إلى كل شعوب الأرض، ويتم ذلك عن طريق الفصل بين الشعوب والحضارات المتمثلة في التراث القومي للتقليل من فاعلية التراث والأصالة ثم في النهاية فقدان الهوية القومية والذوبان في بوتقة الثقافة العولمية الجديدة ، وهي ثقافة تقوم على الماديات وتقوم على العلمانية.

6–التوجه إلى بلاد العالم الإسلامي خاصة واقتحامها ظلما وعدوانا وإقامة العالم الإسلامي مقام العدو الأول بعد زوال الاتحاد السوفياتي .

يقول "ايوجين روستو" رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكي ومستشار الرئيس "جونسون" لشؤون الشرق الأوسط حتى عام 1967 يقول :

"يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أوشعوب ،بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية ،لقد كان الصراع محتدما ما بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى،وهو مستمر حتى هذه اللحظة بصورة مختلفة ، ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب، وخضع التراث الإسلامي للتراث المسيحي ، إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا أنما هي مكمل للعالم الغربي فلسفته وعقيدته ونظامه،وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي ،ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام وإلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها..."

ومسلسل العدوان على الدول العربية قد بدأ بتركيا حيث تم تجريدها من ممتلكاتها في سنة 1919 ثم استعمار بلاد المسلمين لاستنزاف ثرواتها ثم بعد استقلالها تواجه حروب التصفية كما هو الحال في البوسنة والهرسك ثم العراق

وفلسطين ثم أفغانستان ثم العدوان على الأقليات المسلمة ولا يزال البرنامج العدواني على الإسلام وأهله مستمرا،ناهيك عن تشويه صورة الإسلام ووصفه بما لا يليق إمعانا في الكيد له على المستوى العالمي.[1]

المطلب الثاني: ايجابيات العولمة .

هناك من الدول والمجتمعات من يتحيز للعولمة ويقطع بحتميتها ويقبلها صراحة دون تحفظ لأنه يرى فيها الايجابيات التالية :

1- الجانب السياسي : يرى أنصار العولمة أنها عودة للفلسفة القائمة على فكرة القوة والغلبة لكل من يملك القدرة على الدخول في المنافسة ،فالعولمة جعلت الاستثمار السياسي في توازن المصالح بديلا عن توازن القوى كما أنها هيأت المناخ العالمي لقبول متعدد الأقطاب في النظام الدولي بدلا من القطب الواحد ،وحيث ان العولمة تنزع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، فان بزوغها وانتشار وإتباع مبادئها وقيمها يؤدي إلى سقوط النظم الشمولية والاهتداء بالنظم الديمقراطية والاهتمام بدورها في قيادة المجتمع المدني.

والعولمة باعتبارها الصيغة التي تدعو إلى إسقاط كل الحواجز الاقتصادية والاجتماعية فإنها تعمل على تقوية الروابط بين الدول والتكتلات الدولية ، وفي إطار العولمة يصير التركيز على القضايا السياسية العالمية بدلا من القضايا السياسية الراهنة.

2- الجانب الاقتصادي :يرى البعض أن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية من اجل التخلص من مشكلة التخصص في منتجات أولية ذات قيمة مضافة محدودة وذلك من خلال التعرف على القدرات التنافسية للسلع الأولية في كل دولة حتى تتاح لها فرصة الاندماج أو التكامل الاقتصادي وبالتالي الاحتفاظ بالعمالة الكثيفة وتحسين مستويات الدخول ،كما أن العولمة تشجع على تنمية التعاون الإقليمي ،حيث تسمح اتفاقية "الجات" بقيام التكتلات الاقتصادية أو التجارية بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد كاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والجانب الاقتصادي هو المحور الرئيسي للعولمة وأداته الرئيسية الشركات العملاقة متعدية الجنسيات ، التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة التي تزيد الإنتاج، وترفع الإنتاجية وتقلل التكلفة وتخفض أسعار السلع [2] ويرى المدافعون عن العولمة أنها تعمل على فتح الأسواق أمام المتفوقين لزيادة كفاءتهم وكذا توحيد الأسواق في شكل سوق مالية عالمية واحدة تهدف إلى تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على مستوى العالم بالإضافة إلى تحرير التجارة العالمية.[3]

3-الجانب الاجتماعي : يرى أنصار العولمة أنها تتطلب السعي إلى التميز والإتقان ودفع مستوى طموح الفرد والجماعة إلى آفاق بعيدة،كما أنها تنمي الجرأة في الحق والوضوح في التعامل مع النفس والآخرين ،وتحث على بناء المعنويات التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه ، وتنمي الإحساس لديه بقيمته كانسان وبحقوقه المشروعة كانسان بما يفضي إلى تحقيق الكرامة الإنسانية وعزة النفس ،والإقبال على الحياة . أما العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا فيرى

---

[1]- كمال عبد الغني المرسى (مرجع سبق ذكره) ص 100-111.

[2]- كمال عبد الغني المرسى (مرجع سبق ذكره) ص 100-111.

[3]- آدم مهدي احمد-العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية -الشركة العالمية للطباعة والنشر - 2001-ص 47 .

دعاة العولمة أنها تعمق إحساس الإنسان باعتباره مبتكر التكنولوجيا ومستخدمها ،ومن ثم يأتي تسخيرها لخدمته ورفاهيته،وأنها-كذلك-تغير نظرة المجتمعات والأفراد لعامل الزمن وقيمة الوقت. ففي ظل العولمة أصبح الزمن والوقت موردا من موارد الحياة وله استخدامات عديدة .كما ان العولمة تزيد من التواصل السكاني والاندماج بين الأفراد والتقارب والتفاعل بينهم من خلال تنمية الإحساس بالارتباط والتواصل بين جميع البشر والأماكن والبقاع كلها. وينجم عن ذلك تقلص عوامل الاختلاف القائم بينهم ، ونشوء مجالات للتكامل والاتفاق.

4-الجانب الثقافي:في إطار العولمة يتسنى بناء قاعدة فكرية جديدة تنهض على وحدة العالم ،وبروز وعي جديد ومفاهيم متطورة ورموز ووسائط ثقافية جديدة تلبي مطالب عصر العولمة .فالعولمة تقتضي وجود إطار مركزي مرن قادر على التكيف السريع والحركة النشطة ،وتتطلب درجة عالية من الاستعداد الفردي للمبادرة وتحمل تكاليف المخاطرة . وحيث أن المعرفة ضرورية للتنمية وذلك للارتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي فان العولمة الثقافية تسعى إلى إيجاد حلول غير تقليدية لمشكلات تبدو متعصبة.

ولا يغيب عنا أن التكنولوجيا نجحت في الارتقاء بمستويات المعيشة في أحيان كثيرة ،وفي تحقيق الرخاء في كثير من البلدان حيث أن إنتاجية التكنولوجيا والقيمة المضافة لها عالية جدا ،ولقد تمكنت التكنولوجيا من إيجاد حلول لمشكلات عديدة ،كما استطاعت أن تعمل على تسهيل مناحي الحياة في كثير من الأحيان، ولكن يجب علينا أن نحمي أنفسنا من تأثيرات الثقافة الضارة وأن نأخذ منها الأفضل والأرقى من حيث الأفكار والقيم والتقنيات ونظم العمل.

المطلب الثالث: **سلبيات العولمة**.

هناك من الدول والمجتمعات من يرفض العولمة على أساس مخاطرها ومثالبها الكثيرة ويرى فيها السلبيات التالية:

1-الجانب السياسي : يرى بعض الباحثين أن العولمة سوف تؤدي إلى فقدان الدول النامية الاستقلال النسبي الذي سبق أن تحقق لها بعد جلاء المستعمرين عن أراضيها ، وان ما ينادي به دعاة وأنصار العولمة يتيح للدول الاستعمارية استرداد نفوذها الذي فقدته في مستعمراتها السابقة. بالإضافة إلى ذلك ستكون الدول الكبرى هي صانعة القرار وموزع الأدوار على العالم الثالث ،فقد أفضت سيطرة قوى الغرب وبخاصة الو.م.ا على مقدرات العالم إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية بدءا بالدولة ومرورا بالأحزاب السياسية. إن العولمة تفرض فكرا وحيدا : الليبرالية ولا شيء سواها .ومن هنا نشأت ظاهرة تشابه برامج الأحزاب السياسية في معظم الدول فالاختلاف بين برامجها يكاد يكون منعدما ،وفي العالم الثالث تكاد تبتلع العولمة المجال السياسي ،ويصبح الكثير من زعمائه واقعين تحت سيطرة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار العولمة تتقلص مهام الدولة ومن ثم ينحسر مجال السياسة التي تعني تدبير شؤون الدولة، حيث تمارس الشركات والمؤسسات العملاقة والشبكات الدولية واسعة الانتشار سلطتها بوسائلها الخاصة لتطغى على دور الدولة في ميادين الاقتصاد والمال والإعلام. وفي نظام العولمة توجه السياسات الخارجية للدولة مؤسسات

"المجتمع الدولي" وفي طليعتها مجلس الأمن فالعولمة لا تعترف بالوطن ،وتقفز فوق أسوار الدولة لتمارس عملها في التشتيت والتفتيت. فعالم العولمة عالم بلا دولة ولا وطن ،انه عالم المؤسسات والشبكات وعالم القوى الفاعلة في النظام الدولي.

2- الجانب الاقتصادي : في عصر العولمة تتولى المجموعة المالية والصناعية الحرة الفاعلية الاقتصادية من خلال شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات هدفها تجاوز حدود الداخل والخارج والسيطرة على المجال الاقتصادي.
ونتيجة للاندماج بين الشركات الكبرى فقد تقلص عدد الفاعلين وبالتالي تركز النشاط الاقتصادي والثروة العالمية في شركات ومؤسسات قليلة العدد تسيطر على السوق العالمي وتتوالى التوجيه والقيادة عبر العالم وتتحكم في الإدارة الاقتصادية وتراكم أرباحها على حساب الدول النامية .

وتمتلك الدول الكبرى الكثير من الأسلحة الاقتصادية التي يمكنها من ممارسة الضغوط على الدول النامية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وفي نظام العولمة لا تستطيع الدول النامية حماية منتجاتها الوطنية لان العولمة ترمي إلى تحرير الاقتصاد وإلغاء الدعم الحكومي للخدمات والصناعات المحلية مما أسفر عن زيادة تكلفة المنتجات الوطنية وفقدانها القدرة التنافسية أمام السلع المستوردة الأمر الذي يهدد الشركات الوطنية الصغرى بالزوال .وفي ظل العولمة نشا مناخ جديد يحبذ نمط جديد من الربح الدولي الذي يعكس آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية .لقد نشأت قيم جديدة لا تتفق وتقاليد وعادات شعوب الدول القوية حيث لا تهتم الرأسمالية في الحفاظ على نظم اجتماعية اقتصادية سليمة إنما تهدف أساسا إلى مزيد من الربح في اقل وقت ممكن .

3-الجانب الاجتماعي: في إطار العولمة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية وبالخاصة دعم غير القادرين وإلغاء التامين على الطبقة الدنيا والأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر مما ينجم عنها تخلخل النسيج الاجتماعي، إن نظام العولمة لا يفكر في الصالح العام لأنه لا يضعه في أولوياته ،لقد عملت العولمة على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت تقوم في العقود الماضية بحماية التوازن الاجتماعي الذي كانت تتولاه الدولة ،وقد أدى ذلك إلى البطالة وتهميش المجتمعات .

إن القاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج اكبر قدر من السلع بأقل قدر من العمل مما ينتج عنه تسريح العمال والموظفين وتفشي البطالة ،،فالتقدم التكنولوجي يؤدي في إطار العولمة إلى ارتفاع معدل البطالة وعلى الصعيد الدولي ثبت أن الدول التي سبقت إلى الدخول في العولمة من موقع المتقدمين كانت اقل عرضة لاحتمالات البطالة ، بينما كانت دول العالم الثالث الفقيرة اقل حضا بكثير فتفشت فيها ظاهرة البطالة التي تصاحبها أعراض الفقر والجوع والمرض .

4- الجانب الثقافي : إن الخلاف الأساسي الذي يدور حول العولمة يكمن في مشكلة الثقافة الكونية ويرى الكثيرون أن ثقافة العولمة في جوهرها ثقافة جديدة تختلف عن الثقافة المتوارثة ،وهناك تعاريف كثيرة للثقافة أهمها

تعريف "ادوارد تايلور" الذي يقرر أن الثقافة هي "كل مركب يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانات والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع". وهذه الثقافة الجديدة تنهض على الغزو الفكري الذي يعني قهر الثقافة الأقوى للثقافة الأضعف وتعمل عولمة الثقافة على سحق الثقافة المحلية الوطنية وخلق لون جديد للثقافة العالمية تلغي خصوصية الإنسان وموروثه الثقافي وتعزله عن تاريخه الوطني ،وتقوم بهذه المهمة وسائل الإعلام المختلفة بالبث المباشر من خلال الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال التي تعيد تشكيل الوعي الخاص للناس في جميع بقاع العالم ،وبذلك يقتلع العالم جذور الخاص ،وتتلاشى الخصوصية الوطنية مع الاندفاع نحو العولمة ،ومن ثم يجري التعامل مع العالم لا يقيده الانتماء إلى وطن معين ، وهو ما نلحظه في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ،وهكذا يستباح الخاص الوطني ويتحول إلى كيان ضعيف ويزداد ضعفا بافتقاده القدرة على التطور أو التكيف مع نظام العولمة . [1]

خاتمة الفصل الثاني:

[1]- عاطف السيد (مرجع سبق ذكره) ص 71-82 .

بناءا على ما تقدم يتضح لنا أن العولمة غير مكتملة الملامح فهي عملية متنامية ذات طابع حركي ديناميكي تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة ، لذلك فان العولمة تعني عالما بلا حدود لكن هذا العالم غير موجود حاليا ، والعولمة الكاملة لم تتحقق بعد ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور ، فالعولمة الكاملة تتضمن مجتمع عالمي واحد وبثقافة عالمية واحدة التي تبدو أنها قد بدأت بيد أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن ، وإذا كانت العولمة بسيطة في الشكل فهي معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب الارتكازية ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها آثار في جوانب كثيرة(اقتصادي اجتماعي ثقافي...) إذن فالعولمة عولمات ، عولمة الاتصالات والمعلومات ، عولمة الثقافات والأديان والأفكار ، عولمة التفاعلات الإيديولوجية ، وعولمة المبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية ، لهذا يمكن فهم العولمة بأنها مفهوم مركب أي أنها تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز والقيود بين الدول والشعوب وجعلها مجتمع عالمي واحد ، وبالتالي تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في إطار تدويل النظام الرأسمالي .

مقدمة الفصل الثالث

لقد أصبحت العولمة احد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ،فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط ،بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمي عامة والعربي خاصة في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل ،لذلك لم تحظ قضية باهتمام كل دول العالم على المستوى الرسمي والشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم القضايا التي تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين ،واستطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات والتخصصات من اقتصاديين وسياسيين ومثقفين لا يربطهم سوى اهتماماتهم بجملة التغييرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تعدت نطاق الدولة وتجاوزت الحدود ،ونحن بصدد الحديث عن تحديات العولمة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا الفصل ،وذلك بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الجزائرية الأوروبية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 ، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، غدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً.

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات .وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة التي أقيمت في ا لأورغواي من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي. في شهر شباط للعام 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أور غواي. في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا

المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطى أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. هذا وتسعي المنظمة في أن تستمر في المفاوضات التجارية الخاصة بدورة الدوحة التي انطلقت في السنة 2001 لتعزيز المشاركة العادلة للبلدان الأكثر فقرًا والتي تمثل غالبية سكان العالم. ومن أهم التعريفات للمنظمة :

*هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي .

*هي منظمة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة

*هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى لمفاوضات الدول الأطراف.[1]

المطلب الثاني:أهداف ووظائف منظمة التجارة العالمية

أولا: أهداف منظمة التجارة العالمية

للمنظمة عدة أهداف منها :

1-تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

2-محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

3-تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.[2]

4-مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآليات المتفق عليها في هذا الصدد بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

5-الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والفصل في المنازعات التي قد تنشا بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

6-التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي ، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، هذا فضلا عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة .

[1]- د.ناصر دادي عدون ومحمد متناوي .انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة الاهداف والعراقيل مجلة الباحث 2004

[2]- عبد الحميد عبد المطلب (مرجع سبق ذكره) ص 84 ، 92-95.

ثانيا: وظائف منظمة التجارة العالمية

تقوم المنظمة بالعديد من الوظائف منها :

1-مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.[1]

2-تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف وتوفير الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

3-إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لفترات زمنية متجددة كل عامين للدول المتقدمة وكل أربع أعوام للدول النامية. [2]

4-وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أساس أكثر كفاءة.

5-تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات. [3]

إلى جانب هذه المؤسسات العالمية تقوم الشركات متعددة الجنسيات أو متعدية الجنسيات بدور بارز في تحقيق العولمة لأنها المستفيد الأول منها والمتمتع الأساسي بخيراتها . وتسعى هذه الشركات بدأب في الدعم الكامل لعملية العولمة واستخدام الأساليب المبتكرة في هذا السبيل من اجل تحقيق العولمة الكونية. وقد أحدثت تلك الشركات تغييرات كبيرة من اجل العولمة تضمنت زيادة الاعتماد المتبادل بين المشروع والسوق الدولية ومعاملات التصدير والاستيراد من والى تلك السوق، مقترنة بانفتاح المشروعات الواسع والمتزايد على الأسواق العالمية من اجل الحصول على مستلزمات الإنتاج أو من اجل التصدير، وقد صاحب ذلك الحصول على الكوادر البشرية ورؤوس الأموال والتقنية من أسواق العالم.[4]

---

[1]- خالد سعد زغلول حلمي مثلث قيادة الاقتصاد العالمي-مجلس النشر العلمي-الطبعة الأولى-الكويت -2002ص 397-400.

[2]- خالد سعد زغلول حلمي (مرجع سبق ذكره) ص 397-400.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب (مرجع سبق ذكره) ص 95، 96 .

[4]- عاطف احمد السيد (مرجع سبق ذكره) ص 26 .

المطلب الثالث: مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

عدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري والسياسة التجارية للبلاد جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء منظمة الـ OMC والتي سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

أولا: **المرحلة الأولى (1996 - 1998)**

انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر والـ OMC سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: الو م أ 170 سؤال، دول الإتحاد الأوروبي 124 سؤال، سويسرا 33 سؤال، اليابان 09 أسئلة، أستراليا 08 أسئلة.

ثانيا: **المرحلة الثانية (2000 -2002):**

تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الجزائر والـ OMC ومن خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدمت لها عملت الجزائر على تعديل سياساتها وفقا للسياسات المعمول بها في المنظمة .

- جوان 2001: قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها .

- جانفي :2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية ، وقد قامت الجزائر بالرد على هذه الأسئلة.

- فيفري 2002: استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة ووجهت عدة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة.

- أفريل 2002 . ماي 2002: بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الإتحاد الأوروبي والو م أ وكندا واليابان وسويسرا وخلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات وأسئلة أخرى تتعلق بالنظام الجمركي ونظام الجباية والخدمات بصفة عامة.

ثالثا: **المرحلة الثالثة (31 أكتوبر 2002):**

لقد انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية حيث تم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين مثل تحرير الأسعار بالإضافة على تصدير واستيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية وبعض المواشي ذات الخصوصية المحلية والتي ل زال الجزائر تتحفظ على قواعد المنظمة بشأنها.[1]

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة،2008.

نشأت عن"الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"عدد من الاتفاقيات الفرعية ،وقد تمثلت الاتفاقي ة الأولى في تأسيس"منظمة التجارة متعددة الأطراف" وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية"الجات" وفي 15 أفريل 1994 أعلن وزراء مالية واقتصاد 117 دولة في مراكش قيام"منظمة التجارة العالمية" وبقيام هذه المنظمة في 01 جانفي 1995 اختفت اتفاقية "الجات"حيث حلت محلها هذه المنظمة الجديدة.[1]

المطلب الرابع: انضمام الجزائر الأهداف والعراقيل

لم تبدي الجزائر نيتها الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على الهامش، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى الـ OMC فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة أهمها:

1- إنعاش الاقتصاد الوطني: قد يترتب على هذا الانضمام ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى والامتناع عن استعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن استغلالها كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الجزائري إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق.ومن جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج هذا ما يساهم في بث وإنعاش الاقتصاد الجزائري .

2 . تحفيز وتشجيع الاستثمارات، يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت أواخر الثمانينات وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين الأجانب والمحليين كالنسا وات بينهما في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتم إلى الهدف المنشود وبالتالي إن انضمام الجزائر إلى الـ OMCقد يفتح لها المجال ويمنح لها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال استهدافها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي تعود باستثمارات في مجال التجارة والتي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر .

3 . مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية وعدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية حاجاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية وعدم قدرته على المنافسة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع

[1]- المنظمة العالمية للتجارة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة

وبالتالي فإن التجارة الخارجية تلعب دورا فعال في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على استلزاماتها من مختلف المواد والسلع المذكورة فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.[1]

المبحث الثاني:الشراكة الجزائرية الأوروبية

المطلب الأول:المؤسسة الجزائرية والشراكة

أولا: مفهوم الشراكة

قبل الشروع في الحديث عن الاتفاق الابتدائي للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علينا أن نقدم تعريفا للشراكة، فالشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية؛ والمساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

ثانيا: دوافع وأهداف الشراكة

أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية:

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة. وقد أصبح مسؤولوا المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه.
- تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير. ولهذا تبحث المؤسسات عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجية معنية، دون ضمان كاف للنجاح.
- التغييرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات، التي تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة.

[1]- المنظمة العالمية للتجارة ويكيبيديا الموسوعة الحرة

- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا. والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى تؤدي إلى اللجوء إلى الشراكة، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحول إلى العالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

أما فيما يخص الأهداف، فإن التعاون من خلال الشراكة يهدف إلى:

- تحويل أو اقتناء مهارة محددة: تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات. لذا فلتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، كما تتطلب هذه العملية تسطير برنامج لتكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق.
- سهولة الدخول إلى السوق الدولية: وذلك من خلال اختيار شريك يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف، كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.
- المشاركة في المخاطر: يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة، أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.
- التقليل من حدة المنافسة: تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق.
- جلب طاقات وإمكانيات جديدة: يمكن للمؤسسات أن تجلب طاقات وإمكانات جديدة من خلال علاقات الشراكة، لتضيفها إلى نشاطاتها الرئيسية، مما يسمح لها بخلق فرص استثمار إضافية في قطاعات ومجالات مكملة لنشاطها الرئيسي.
- اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها: إن التطور التكنولوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة، ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتوج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج، والتخفيض من التكاليف. لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول على هذا العامل كإستراتيجية مستقبلية.

ثالثا: **أشكال الشراكة**

يمكن أن تأخذ الشراكة عدة أشكال منها:

1 – الشراكة الصناعية:

وهي تخص المجال الصناعي، أين تجتمع الأطراف وتتعاقد على إنجاز مهام وأعمال صناعية وذلك بمشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج. وتتضمن الشراكة الصناعية عدة أنواع منها: المقاولة من الباطن، اتفاقيات التخصص والصنع، وعقود الشراء بالمبادلة.[1]

إن الشراكة في الميدان الصناعي تعتبر محورا للتنمية الاقتصادية والسيطرة على الأسواق العالمية وجلب تكنولوجيات عالية.

2- الشراكة التجارية:

تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية. وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني المؤسسة الأصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري، وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع. وهناك أشكال عديدة للشراكة التجارية نذكر منها، إنشاء شراكة مشتركة، منح عقود الامتياز، التعاون الأفقي للتموين.

3- الشراكة في ميدان البحث والتطوير (الشراكة التقنية).

تظهر هذه الشراكة التقنية في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر. وقد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية: شركات الأدوية العالمية، البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى، في ميدان إنتاج الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات...الخ.

4- الشراكة المالية:

يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة أو مؤسسة ما في رأس مال شركة أخرى أو أكثر. هذه الصيغة تتيح للمؤسسة المساهمة، الحق في توجيه إدارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في رأس مالها، وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستثمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها وجهودها التسويقية.

بعد هذه التقسيمات التي ذكرناها للشراكة، بقي أن نشير إلى أن المؤسسة الواحدة يمكنها أن تضم عدة أشكال للشراكة، مع مؤسسات مختلفة أو مع نفس المؤسسة، وهذا انطلاقا من طبيعة النشاطات التي ترغب في تطويرها.

رابعا: **نتائج وتطورات الشراكة في الجزائر.**

[1]- قلش عبد الله ، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، ***مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)***، العدد 29، جويلية 2006. www.ulum.nl.

إن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي من بابه الواسع، وذلك بتسهيل عمل المستثمرين والشركاء الأجانب من خلال توفير مناخ جذاب للاستثمارات والمشاريع. ولعل تحسن الأوضاع الأمنية وإصلاح المنظومات التشريعية والمصرفية والإدارية في الجزائر قد ساهم بشكل كبير في هذا المسعى.

هذه الإجراءات والتدابير أغرت الشركاء الأجنبيين وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي لإقامة مشاريع مشتركة. وتحتل مشاريع الشراكة مع الاتحاد الأوربي المرتبة الأولى، حيث بلغ عددها في الفترة ما بين 1993-2000، 191 مشروع أي ما يعادل نسبة 65 % من مجموع مشاريع الشراكة الأجنبية بمبلغ يقدر بـ 48694 مليون دج[1]، وهذا ما يدل على أهمية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي بعض الأرقام الخاصة بعمليات الشراكة في الجزائر حسب إحصائيات سنة 2005[2].

- عدد العمليات التي أبرمت: 37 منها 21 مع دول أوروبية و7 مع بلدان عربية.
- القطاعات التي تمت فيها عمليات الشراكة: 12 مشروع في مجال الزراعة الغذائية، 05 في الكيمياء والصيدلة، 04 في الصناعات الإلكترونية، 04 في المناجم، 03 في مواد البناء.
- مجموع مناصب الشغل التي تم الاحتفاظ بها 9857 منصب.

المطلب الثاني:اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

بعد أن وقع كل من فلسطين والأردن وتونس والمغرب ومصر و إسرائيل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها – التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس 1997– بتوقيع عقد الشراكة . وقبل أن نبحث في المحتوى الاقتصادي لعقد الشراكة هذا علينا أن نذكر مجموعة من النقاط المساعدة والتي ستوضح الصورة أكثر: تضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 مجموعة من المستجدات أبرزت الإستراتيجية الجديدة له اتجاه المنطقة المتوسطية. والتي تهدف أساسا إلى تعزيز موقعه التنافسي الدولي في المنطقة. وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية تمحورت حول محورين أساسيين :

المحور الأول : يخص التعاون المقترح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحور الثاني : تفضيل الشراكة كوسيلة للتطبيق الميداني لهذا التعاون وينص إعلان برشلونة على ضرورة بناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الإثنا عشر الأخرى. ويظهر مما سبق أن هنالك نية معلنة إلى إيجاد ما يسمى بمنطقة رفاهية مشتركة كما يذكر " السيد عبد المجيد بوزيدي " – المستشار الاقتصادي السابق للرئيس زروال – تكون مبنية على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن. لكن هل

[1] – قلش عبد الله ، " أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، ص 03.

[2] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "2005"، تاريخ النشر 2006/04/24. www.mae.dz

حقيقة تفكر دول الاتحاد في إحداث هذا التوازن بينها وبين دول متوسطية قدراتها التنافسية جدّ ضعيفة مقارنة مع قدرات دول الاتحاد ؟

والحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هو أن الاتحاد من خلال هذه الميكانيزمات إنما يبحث عن تحقيق ما يلي :

1/- مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصاداتها بالميزة الاستهلاكية

2/- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطية واقتصاداتها ضعيفة.

والشيء الذي يؤكد ذلك، هو أن أوروبا تنجز حاليا أحسن نتائجها التجارية مع دول جنوب المتوسط حيث حققت فائضا تجاريا سنة 98 مع هذه الدول قدر بـ 19 مليار دولار. وبالتالي فإن طموحات الاتحاد الأوروبي لا تقف عند هذا الحد فمن مصلحته أن ترفع القيود عن صادراته إلى الدول المتوسطية الأخرى (وهذا الأمر متبادل أي أن يرفع قيوده عن صادرات هذه الدول هو أيضا). لكن يقتصر الأمر على المنتجات الصناعية. مع إقصاء للمنتجات الزراعية واليد العاملة. (التي ما تزال تعاني من إجراءات يطبقها الاتحاد تجعلها أقل تحررية).

لكن ما هو واقع حقيقة هو أن الجزائر وقعت عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، والاتفاق يمس أربعة مجالات تتفاوت من حيث أهمية كل منها : سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

احتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية، والمتمثلة في حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال وكذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي.

وعند الحديث عن رفع الحماية فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقة.

لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هنالك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني ورفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق، ومن المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010.

كذلك نص الاتفاق على جوانب دعم وتعاون مالية تضمن ما يلي :

- إعادة تأهيل الوحدات الصناعية
- إصلاح المنظومة البنكية
- تكوين المسيرين

إلا أن هذه الإجراءات لم تترجم في شكل معطيات مالية رقمية بل جاءت على عموميتها.

ولقد لوحظ أن هذا الاتفاق بالإضافة إلى أنه لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس ومحدد رقميا فإنه نجد أيضا غياباً للالتزام المباشر والمحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، يضاف إلى

ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث:آثار انضمام الجزائر لOMC والشراكة الاوروومتوسطية

المطلب الأول: آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

أولا: آثار انضمام الجزائر إلى قطاع المحروقات

1- تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع

إذا كان أمر التعريفة الجمركية الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية يبدو لأول وهلة وكأنه غير ذي أهمية بالنسبة للجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا مصدرا وليس مستوردا. فإن التحليل يجب أن لا يغفل نقطة على غاية من الأهمية، وهي أن المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد وعند التصدير، وهنا يمكن أن يحدث التأثير بالنسبة للجزائر. حيث إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد، فإن وجهة الاهتمام الجديدة، والتي تستوجب حذرا شديدا، هي تخفيض الحقوق الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة ترافع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن تطبيق ذلك إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

من جهة ثانية، إن كان يحتمل شيء من الخطر يمكن أن يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير، في شكل انخفاض في الإيرادات الجمركية، فإن مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية، حيث من المعروف أن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة. حيث إذا كانت المنتجات الخارجية قد بلغت في السنوات الأخيرة درجة كبيرة من الجودة، وأصبحت تتمتع بمواصفات تقنية عالية مدفوعة إلى ذلك بالتشدد الذي فرضه تطور التشريعات البيئية في أمريكا وأوروبا. فإنه المقابل بقيت الصناعة التحويلية الجزائرية بعيدة عن هذه التحولات، وبالتالي ستصبح غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ذاتها بعد التفكيك الجمركي، بل وستكون عاجزة حتى على الاستمرار في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية رغم التفكيك التي من المفروض أنه يخدمها، لأن هذه المنتجات الجزائرية ومنتجات قطاع النقل تحديدا لا تتوفر فيها ببساطة المواصفات المطلوبة حاليا في الأسواق، ما يعني أنها ستكون هذه المرة في مواجهة الحواجز غير الجمركية

وهذا ما يستدعي إنشاء معامل تكرير جديدة في الجزائر تعمل بالطرق الحديثة، وتحديث المعامل الحالية التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي جهزت بها معامل التكرير الأوروبية والأمريكية.

2- تحديد إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات

إن مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية التي تم طرحها في دورة الأورغواي، قد تم طرحها بشكل جديد في الدورة الأولى للمفاوضات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995 حيث كانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001بالدوحة فرصة لبروز توجه دولي جديد يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة إلى تمرير بعض الأفكار التي تصب في خانة الحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع على مصالح بلدان العالم الثالث، خصوصا أوبك، وتتضح معالم هذا التوجه في مشروع البرنامج المطروح للمناقشة الذي احتوى فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكارتل.

إن واجب الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع البلدان النفطية الأخرى خصوصا داخل إطار أوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة 11بالمعنى الذي تريده بعض الدول المستهلكة لأن ذلك سيغلق الباب أمام إستراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق. ولن يترك أمام الدول المنتجة والجزائر واحدة من هذه الدول، وسيلة تعتمد عليها لتعظيم المداخيل في قطاعاتها النفطية والغازية.

كما يجب على الجزائر التعاون مع الدول النفطية الأخرى للدفاع عن الاستثناءات الواردة في بعض المواد وتثبيت المعنى المقصود منها لأنها استثناءات تصب في مصلحة الجزائر، ومن هذه الاستثناءات ما يلي :

* الاستثناء الوارد في المادة 11 الفقرة. 2 والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " تحفيز تجارة هذه المنتجات في الأسواق الدولية " ، وقد فسر البعض هذه الجملة بأن أحد المعاني المقصودة بها هو تمديد الفترة الزمنية التي يمكن فيها طرح هذه المنتجات في الأسواق الدولية، لأن الغاء القيود عليها سيعمل على استنزاف هذه المنتجات) البترول الخام خاصة(والتي هي في الأصل مواد أولية غير متجددة وآيلة للنضوب.

* الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة G والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " المحافظة على الثروات الطبيعية على شرط أن تكون هذه القيود مصحوبة بإجراءات تحد من الإنتاج والاستهلاك المحليين". وتستطيع الجزائر تفعيل هذا الاستثناء عبر العمل على انجاز برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين معدل الفاعلية الطاقوية الذي لا يزال مرتفعا في الجزائر .

3- من زاوية تحديد إمكانية اعتماد إستراتيجية ازدواجية الأسعار

إن بعض بنود اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية SMC يمكن حملها على عدة أوجه، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية .فهي مثلا تحتوي بندا ينص صراحة أنه لا يمكن اعتبار مسألة ازدواجية الأسعار للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراءا خاصا بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة، مما يستدعي في حالة ثبوته الرد عليه بإجراءات ردعية، وذلك في الحالة التي تكون الاستفادة من هذا الإجراء جماعية ودون تمييز بين كل الصناعات المحلية، بصرف النظر عن كونها صناعة وطنية أو صناعة أجنبية وإن من مصلحة الجزائر أن تبقى الممارسة الحالية القائمة على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار في السوق الدولية، وعليها أن تنتبه أنه إذا ما تطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار وهو شكل من أشكال الدعم، فإن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البلدان النفطية وفي مقدمتها الجزائر، حيث سيحرمها ذلك من إمكانية الاستفادة من الوضع التفضيلي الذي تتمتع به حاليا، باعتبارها بلدا ملك موارد نفطية وغازية هامة بأسعار تنافسية يسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب بالاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق قيام صناعة محلية قوية موجهة نحو التصدير، خاصة في قطاع المصب النفطي.

4- من زاوية تجارة الخدمات

من المؤكد أن يكون للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثير على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة، لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال. وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية. وقد شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة الإنتاج والنقل والتسويق ومعاملة كل نشاط على حدة. وقد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط. وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت ومنذ الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمية تقريبا.

***ثانيا:* الآثار المتوقعة على الهيكل الاقتصادي**

1- القطاع الفلاحي

يعد موضوع تبادل المنتوجات الفلاحية من أكثر المواضيع تعقيدا وحساسية بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لما يترتب عليه من نتائج وأثار مختلفة الخطورة والحظوظ، وهذا ما أدى إلى تخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية، وذلك للتوفيق بين مصالح هذه الدول.

أ–اتفاق تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية:

تعتبر اتفاقية تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية من أهم نتائج جولة الأور غواي الممنوحة لمنتجي السلع الفلاحية، وأهم عناصر هذا الاتفاق ما يلي:

تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكميّة، الحصص الموسمية، حصص الاستيراد ...الخ) إلى رسوم جمركية، ويتم ربط هذه الرسوم وتخفيضها جنبا إلى جنب مع الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية.

تخفيض قيمة الدعم الداخلي الذي يمنح لمنتجي السلع الزراعية، وقد تضمن الاتفاق التزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة هذا الدعم.

خفيض قيمة دعم التصدير والذي يعتبر الدعم النقدي المباشر الذي يتم تخصيصه في الميزانية ويخصص لتصدير السلع الزراعية.

ومن بين الاستثناءات أن الاتفاق يسمح بإعفاء الدول النّامية من إلتزام تخفيض الدعم الداخلي، وإذا لم يتجاوز الدعم الإجمالي 10% من إجمالي قيمة السلع مقابل 5% للدول المتقدمة، كما يسمح الاتفاق للدول النّامية بتقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي، وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة، كذلك تقديم دعم التصدير لمنتجاتها الزراعية غير مسموح به للدول المتقدمة، وقد يأخذ شكل دعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي، أو تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل، تلك المطبقة على شحنات الاستهلاك المحلي.

ثانيا– آثار تخفيض الدعم:

تعرف الفلاحة الجزائرية باعتمادها الكبير على الظروف المناخية كما أن قيمة الدعم الحكومي لها لا يتجاوز 2%، وبالتالي فإن تطبيق اتفاق رفع الدعم من شأنه أن يرتب أثار سلبية وخاصّة على المدى القصير، وبالرجوع إلى نتائج نشاط التجارة الخارجية للجزائر نجد أنها تعتمد على الواردات لتغطية معظم احتياجاتها من الأغذية، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 20%

ب- القطاع الصناعي

لم يعرف هذا القطاع أي اختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بحيث توصلت جولة أورجواي في هذا المجال (مجال تجارة السلع الصناعية باستثناء المنسوجات والملابس) إلى النتائج التالية:

- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية مع زيادة نسبة التعريفات المثبتة.
- زيادة واردات الدول المتقدمة الصناعية من السلع المعفاة من التعريفات الجمركية.
- إلغاء القيود الجمركية.
- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية على منتجات الموارد الطبيعية وتخفيض متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الاستيرادية.
- تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية في الدول النّامية مع زيادة نسبة التعريفات المثبتة.

إن الجزائر التي لم تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد لا يمكنها أن تضل بعيدة عنها، وانضمامها إليها يلزمها بدعم صناعاتها الداخلية بوضع سياسة صناعية وإستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية.

إن خفض دعم الصناعات في الجزائر من دون تحقيق نجاح بارز على صعيد رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية يضعها في منافسة غير متكافئة مع المنتجات المشابهة للدول الصناعية والحديثة التصنيع والتي بلغت مستوى عال من الجودة والقدرة على المنافسة والسعر والنوعية.

في ظل هذه الظروف؛ ما هي الانعكاسات والآثار المحتملة على السياسة الصناعية؟

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى مجموعة من **الآثار** على المدى القصير وأخرى على المدى المتوسط.

* **على المدى القصير**: إن سياسة الجزائر في حل أزمتها تبدأ من محور انتقال مؤسساتها العمومية إلى اقتصاد سوق حقيقي. ومما نجم عن هذه السياسة أثار سلبية عديدة على مداها القصير نذكر منها:

- إمكانية تواجد غير متكافئ بين الشركات العالمية العملاقة، وشركات وطنية لا تزال تنتهج طريقها الإصلاحي .
- التفتح الاقتصادي الواسع لأسواقنا على الأسواق العالمية سوف يسمح بكساد المنتجات الوطنية نتيجة للجودة العالية والأسعار المنخفضة التي تتمتع بها المنتجات المستوردة. (اقتصاد سلمي).
- كان من آثار التصحيح الهيكلي قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية بشمل مباغت ومفاجئ، فوجدت هذه الأخيرة نفسها في وضع تواجه فيه محيط القرارات الاقتصادية الكلية دون أن تكون مهيأة لذلك (كتحرير الأسعار، معدلات الفوائد، وتخفيض قيمة الدينار، والانفتاح الاقتصادي)، إن هدم البنية المالية للمؤسسات كان له أثاره السلبية على العمال، كذلك على العمال فقد تعرضت المؤسسات التي تعاني من الصعوبات إلى حل عدد كبير منها وكنتيجة منطقية تم تسريح عدد كبير من العمال.

* **على المدى المتوسط:** تمتاز الصناعة الجزائرية بأنها تتركز على الموارد الخام، (المواد الخام معناه الواردات) وبذلك فإن النتائج سوف تكون وخيمة الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وعلى المؤسسات الصناعية على وجه الخصوص، وسيؤدي تحرير التجارة إلى:

- زوال الجهاز الإنتاجي الذي استثمرته الجزائر مبالغ هائلة فيه (خاصة الصناعات الثقيلة).
- حل الكثير من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة.
- استقطاب الجهاز الإنتاجي حيث سوف يتركز بقوة في المدن الكبرى وعلى الشريط الساحلي .

على ضوء ما تقدم تحضى المنتجات الصناعية بتخفيضات كبيرة في مستوى الحماية الممنوحة لها على خلاف باقي المنتجات، والسبب أن معظم السلع الصناعية في التجارة العالمية منشأها هو البلدان الصناعية المتقدمة، وتصل درجة تحرير تجارة السلع الصناعية إلى مستوى التحرير الكامل، والجزائر ملتزمة كباقي الدول بتطبيق كافة بنود ترتيبات النظم الجديدة للتجارة الدولية، وبصرف النظر عن تلك الآثار الكمية المتعلقة بارتفاع مستوى البطالة والركود وانخفاض الدخل....

ج- القطاع الخدماتي:

يعتبر مجال التجارة في الخدمات من المجالات الهامّة والجديدة، ويشمل قطاع الخدمات فروع عديدة منها: خدمات البنوك، وشركات التأمين، المكاتب الهندسية والسياحة، وأبرز وأهم النشاطات التي يشملها التحرير في الاتجار بها ما يلي:

الخدمات المتخصصة وتشمل (المحاسبة القانونية، والضريبة، والهندسة، والصحّة البيطرية)، وخدمات الحاسبات الآلية وما يرتبط بها (خدمات التركيب، خدمات تنفيذ البرامج وقواعد البيانات ومعالجتها...الخ)، وخدمات البحوث والتطوير في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى، والخدمات العقارية وخدمات الإيجار والتأجير (السفن والطائرات وغيرها من الآلات والمعدات)، والخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلام والتسويق والاستشارات الإدارية والفنية والعلمية والتحاليل وتلك المتصلة بالزراعية والصيد البحري والتصنيع والتعدين، والطاقة والصيانة إلى خدمات الاتصال والخدمات الإنشائية وخدمات التوزيع، والخدمات التعليمية والبيئية والخدمات المالية التي تشمل خدمات التأمين وإعادة التأمين والخدمات المصرفية والمالية وكذا الخدمات الصحيّة والاجتماعية، وخدمات السياحة والأسفار، وخدمات الرياضة والثقافة، وخدمات النقل، كما نلاحظ أن هناك خدمات استثنيت من الاتفاقية وهي الأكثر ارتباطا بالسيادة الوطنية مثل خدمات الأمن والدفاع والعدالة.

أما فيما يخص نص الاتفاقية العا مّة بشأن التجارة في الخدمات نجد أنها تتكون من أربعة عناصر أساسية :

- مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد العامّة، التي تر ى في كل الحالات على أنها التدابير التي تمس تجارة الخدمات.

– التزامات محددة بصدد المعاملة الوطنية ودخول السوق، وتسري على القطاعات الأساسية والقطاعات الفرعية للخدمات التي ترد في الجدول الخاص بكل عنصر.

– التفاهم بشأن إجراء مفاوضات دورية لتحرير التجارة في الخدمات بشكل متزايد.

– مجموعة من المرفقات تضم الملاحق التي تأخذ في الحسبان السمات الخاصّة للقطاعات والقرارات وزاوية تتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

وفيما يخص وضعية هذا القطاع في بلادنا فهو مازال يعيش في حالة جد ضعيفة سواء على المستوى التنظيمي أو على المردودية، فهو مازال بعيد عن مستوى المنافسة الدولية رغم جملة الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر في هذا المجال بالموازاة مع سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني ككل في ظل هذه المعطيات، ومع الخطوة والتي الجزائر بصدد القيام بها وذلك بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، تواجهنا أسئلة عديدة أهمها: في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الجزائر، هل قطاع الخدمات مهيأ لخوض غمار المنافسة مع الخدمات الأجنبية وذلك نتيجة فتح المجال أمام المنافسة الدولية، والأهم من ذلك ما هي الانعكاسات التي قد تفرز من جراء الانضمام على هذا القطاع؟ !

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقودنا إلى تبيين انعكاسات الانضمام السلبية والإيجابية على السياسة المالية والمصرفية كفرع أول، وكذا على الخدمات الأخرى كفرع ثاني.

*** على السياسة المالية والمصرفية:**

وفيما يلي سنحاول إبراز الانعكاسات السلبية والإيجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على هذا القطاع.

الانعكاسات الإيجابية:

– تطور القطاع المصرفي الجزائري نتيجة انفتاح الأسواق الجزائرية بشكل فعلي على موردي الخدمات المصرفية الأجنبية الذين يتمتعون بميزة نسبية في حقل صناعة الخدمات المالية والمصرفية، وذلك بإدخال التكنولوجيا وتطوير الأجهزة المصرفية المحلية وترقيتها لبلوغ مستوى الخدمات المالية العالمية، وتوسيع نطاق خدماتها الائتمانية والاستثمارية.

– تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة في مجال الخدمات المالية والمصرفية وذلك عن طريق تكوين الخيرات المؤهلة في إطار التعاون مع موردي الخدمات المصرفية الأجنبية وتبادل الخبرة، وذلك قصد تأهيل الخدمات المالية المحلية للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

– انفتاح المؤسسات المالية الوطنية للقيام بأعمال مالية شاملة بعيدة عن التخصص القطاعي الضيق وكذلك قيامها بأدوار متعددة في أسواق رأس المال خاصّة في النشاطات المصرفية والوساطة المالية والاستثمارية .

– فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال الخدمات المالية والمصرفية، بزوال حاجز ملكية الدولة لهذا

القطاع.

– زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية، وبالتالي تصبح حركة هذه الأسواق مكانا للتبادل الحر بين العرض والطلب على الخدمات المالية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحديد الوضع التوازني لها محليا .

– العمل على استقبال التوجيه التصديري للخدمات المصرفية الأجنبية، وذلك نتيجة لازدياد شفافية ووضوح الإطار التنظيمي للخدمات المالية في الدول المتقدمة، ومساهمتها في تحسين قنوات نفاذ خدمات الدول النّامية التي من بينها الجزائر، وذلك بإنشاء تبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية.

– استفادة المتعاملين الاقتصاديين المحليين من الخدمات الأجنبية المصرفية والمالية، وذلك من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة الأداء، والتنوع في تشكيلة الخدمات.

الانعكاسات السلبية:

– في ظل التواجد الكبير للمصارف الأجنبية والمزايا الخدماتية التي تتمتع بها من الجودة والقدرة على الوفاء بالالتزامات، سوف تشهد الأسواق المحلية للخدمات المالية والمصرفية منافسة غير متوازنة وذلك في ظل رداءة الخدمات المصرفية المحلية، وعدم مطابقتها للمقاييس الخدمية والمالية الدولية.

– مواجهة مشاكل إضافية متعلقة بقيمة سعر الصرف وأثرة الكبير على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ضف إلى ذلك فقدان المصارف المحلية لميزة تحديد سقف سعر الصرف.

– ببروز تكتلات مالية أجنبية ضخمة محليا، سوف تتراجع الحصص المالية للمصارف الجزائرية في أسواقها المحلية وإفلاس وعم قدرة العديد منها على مواكبة التطور الهائل في صناعية الخدمات المالية والمصرفية الأجنبية .

–تزايد المخاطر على المصارف المحلية الصغيرة التي تحت وطأة ظروف المنافسة، الأمر الذي قد يدفعها للدخول في أنشطة تتسم بالمخاطرة، مما يعرضها إلى احتمالات الفشل والخسارة.

– تأثير تحرير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية، حيث تؤدي تلك التدفقات عادّة إلى زيادة التوسع النقدي، وبذلك انخفاض سعر الصرف الحقيقي وما قد ينتج عنه من تراجع في موقف الحساب الجاري المحلي .

– سيكون لعمليات الانفتاح والتحرير التي ستبدأ في نطاق تطبيق اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية أثر سلبي كبير على الوحدات المالية الجزائرية داخليا وخارجيا، فهي لن تستطيع الوقوف في وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة في الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصصها في الأسواق المالية المحلية.

– تراجع إقبال المستثمرين المحليين على الخدمات المصرفية والمالية المحلية نظرًا لترديها وقلة ضماناتها وتعرض العديد من المصارف المحلية للإفلاس سابقا، أدى هذا بالمتعاملين المحليين إلى التوجه للتعامل مع موردي الخدمات الأجانب نظرًا لما يتمتعوا به من مميزات وضمانات وكفاءات في ميدان الخدمات المالية والمصرفية .

– نقص المحصول الجبائي من جراء تخفيض نسب الحقوق الجمركية وبالتالي تقلص الموارد المالية للميزانية العامة للدولة.

وبغرض مواجهة هذه الانعكاسات السلبية يستدعي القيام باستغلال الفرص التي تتيحها الاتفاقية بش أن تجارة الخدمات المصرفية، وهنا يجب فتح في خلال فترة السماح والمعاملة التفضيلية المجال أمام الاستثمار الأجنبي وإقامة عقود شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف، وكذا العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية للنهوض بهذا القطاع نحو الأفضل.

يمكن الإشارة هنا أنه جراء تحرير اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية فإن الدول المتقدمة ستجني مكاسب اقتصادية ضخمة نظرًا لتمتعها بميزة نسبية في عالم الخدمات المالية والمصرفية، والجزائر عكس هذه الدول سوف تتحصل على مكاسب ضئيلة، وذلك لتأخرها نسبيا في التحكم في هذا المجال.

* **الخدمات الأخرى:** والمتعلقة بخدمات الأعمال والمتضمنة (خدمات البحوث والتطوير، الخدمات العقارية، خدمات الإعلان المرتبطة بالتسويق، خدمات مرتبطة بالزراعة، خدمات مرتبطة بالتصنيع، خدمات تعليمية، صحية...الخ)، وكذا بعض الخدمات التي يفترض أن ينطلق تحريرها بشكل تدريجي وهي خدمات النقل الجوي والبحري، خدمات الاتصالات الأساسية الاتصالات عن بعد، والسياحة...وغيرها.

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة يحتم عليها تحرير تجارة خدماتها الأخرى بما يتناسب مع التحديات العالمية في هذا المجال، الأمر الذي يشكل مخاطر أكيدة على الاقتصاد المحلي.

المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

إن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تسعى كغيرها من المؤسسات إلى خلق الثروة داخل المجتمع، وتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يضمن لها البقاء والاستمرار. إلاّ أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة، وفي مقدمتها توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطي مع الاتحاد الأوروبي، ودخوله حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، جعل هذه المؤسسات الاقتصادية أمام تحديات جديدة، تتمثل في الانعكاسات التي ستترتب عن هذا الاتفاق.

لا شك أن مشروع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي سيكون له آثار سلبية، وأخرى إيجابية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. إلاّ أنه وبالنظر إلى حداثة الاتفاق، الذي لم يتجاوز السنة ونصف السنة من تطبيقه على أرض الواقع، فإن الحديث عن تحديد الآثار والانعكاسات التي ستترتب على مؤسساتنا الاقتصادية، لا يعطي الصورة الحقيقية لآفاق هذه الشراكة، ولا حكما مسبقا على انعكاساتها. فأثار هذا الاتفاق ستبرز بعد سنوات، أي بعد استكمال تدابير تفكيك منظومة التعريفات الجمركية وغيرها من التدابير، التي تسمح بتوسيع نطاق المبادلات والاستثمارات والتدفقات المالية.

أولا: الآثار الإيجابية على المؤسسات الاقتصادية.

بالنظر إلى محتوى اتفاق الشراكة، يتضح لنا أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستستفيد كثيرا، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون هذا الاتفاق، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير، مما يؤدي بها إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية وجعلها تقارب نظيراتها الأوروبية[1].
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الدولة الأوروبية في ظل السوق المشتركة، وبالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات الأوروبية، مما يدفعها إلى تطوير المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، وخلق مزايا نسبية تسمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها.
- تقليص تكاليف الإنتاج في المؤسسات الجزائرية، الناتج عن انخفاض أسعار الواردات من المواد الأولية والوسيطة، والسلع النصف مصنعة، وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية.
- إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الجزائرية للدخول إلى أسواق جديدة، هي أسواق دول الاتحاد الأوروبي المفتوحة، والتي يصل حجمها إلى حوالي 450 مليون نسمة، إضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي.
- إن اتفاق الشراكة يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، وهنا على المؤسسات الوطنية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.
- اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، وبالتالي استفادة مؤسساتنا الاقتصادية من التكنولوجيا التي تمتلكها مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي، واستخدامها في تطوير الإمكانيات الإنتاجية وتطوير نوعية المنتوجات والخدمات.
- مساعدة المؤسسات الجزائرية على تعلم التقنيات الجديدة في التسويق والتجارة الخارجية، وعلى الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها[2].
- يسمح هذا الاتفاق بتدويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات، ويدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي.
- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل مما كانت عليه.
- الاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، والتي من أهمها برامج ميدا 1 وميدا 2، واستخدامها في عمليات تأهيل المؤسسات الوطنية التي تساعدها على تحسين أدائها وتقوية قدراتها التنافسية.

---

[1] – بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية، مداخلة مقدمة في: *الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006، ص03.

[2] – لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، ***مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)***، العدد14، أكتوبر www.ulum.nl.2004

ثانيا: **الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية.**

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يحمل في طيّاته، تحديات وانعكاسات سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يتمثل أهمّها في:

1 – المنافسة.

إن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الوطنية، سيضع المؤسسات الوطنية أمام منافسة شديدة داخل حدودها. فالمؤسسات الجزائرية تعودت على الباب المغلق وعدم المنافسة، حيث ظلت لمدة طويلة تعمل في ظل احتكارات وقيود تفرضها الدولة على المؤسسات الأجنبية وخاصة الأوروبية.

ولكن مع دخول اتفاق الشراكة حيّز التطبيق والبدء في عملية تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ستزداد حدة النافسة التي سوف تؤدي إلى:

- تحطيم المؤسسات غير التنافسية، التي كانت تتمتع بحماية كبيرة أو بحماية ضعيفة.
- الصعوبات التي ستواجه المؤسسات الاقتصادية التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- الصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسات العاملة في قطاعات السلع الاستهلاكية.

من ناحية أخرى فإن المنافسة ستتضاعف من خلال المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية من أجل الدفاع عن حصصها السوقية. وفي المستقبل فإن المؤسسات ستركز ليس فقط على التجديد ومؤهلات اليد العاملة، ولكن على إعادة الهيكلة والتقارب من أجل مقاومة منافسة حادة على الأسعار. فالاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات الأوروبية ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون ما بين المناطق المتجاورة في المجالات ذات المصلحة المشتركة.

2 – في جانب المواصفات والجودة.

إن أهمية الجودة لا تقف عند حدود السلعة فقط، ولكنها ترتقى وصولا إلى جودة المؤسسة ككل، وتظهر أهمية الجودة بالنسبة للمؤسسة في:

- تحسين نوعية المنتجات.
- تحسين الاتصال والتعاون داخل المؤسسة.
- زيادة الابتكار والتحسين المستمر.
- تعزيز المركز التنافسي.
- ترسيخ ثقافة التجديد والإيجابية في العمل.
- تقليص نسب الهدر داخل المؤسسة.

إذا نظرنا إلى منتجات مؤسساتنا الوطنية، نجدها تتميز في غالبيتها بنقص جودتها وعدم تطابقها مع المعايير الدولية، على عكس السلع الأوروبية، التي تتمتع بجودة عالية، الأمر الذي يخلق صعوبات لمؤسساتنا في مواجهة نظيراتها الأوروبية.

3 – في جانب الأسواق والأسعار.

إن عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الأوروبي والجزائري، سيؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق باقتحام الأسواق وعملية المحافظة على الحصص السوقية التي كانت موجودة في السابق. فضخامة تكاليف منتجات المؤسسات الجزائرية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة مع أسعار السلع الأوروبية، الأمر الذي يترتب عنه خسارة مؤسساتنا لحصصها السوقية لصالح المؤسسات الأوروبية.

إضافة إلى ما سبق هناك آثار وانعكاسات سلبية أخرى منها:

- إن إزالة القيود الجمركية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر، يؤدي إلى ظهور خطر جديد، وهو إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية، مما يؤثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية الجزائرية.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي والمحلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما سيضعف المنتوج الجزائري وبالتالي إضعاف المؤسسة الجزائرية.
- وجود المنافسة أمام صادرات المؤسسات الوطنية نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي، وانخفاض التفضيلات التي كانت تتمتع بها الجزائر.

ثالثا: **الدور المطلوب لمواجهة آثار الشراكة.**

إن الشراكة الأورومتوسطية في صيغتها الثنائية، هي أحد الأدوات الرئيسية والهامة من أجل تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وتوسيع النسيج المؤسساتي الوطني، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

غير أن العراقيل والصعوبات التي تخلقها هذه الشراكة أمام مؤسساتنا الاقتصادية، تستوجب تدخل أطراف عدة أهمها: المؤسسات نفسها والحكومة الجزائرية، من أجل تمكين هذه المؤسسات من مواجهة الآثار السلبية لهذه الشراكة ومحاولة استغلال الآثار الإيجابية.

1 – الدور المطلوب من المؤسسات الاقتصادية.

إن الشراكة لوحدها لا تستطيع حل المشاكل والصعوبات، التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. لذلك على هذه المؤسسات القيام بمجموعة من الإجراءات لمواجهة تحديات اتفاق الشراكة، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر:

- تحسين نوعية المنتجات وتكييفها مع متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية.
- عصرنة طرق التسيير والتنظيم والتسويق.
- السعي نحو اجتذاب مستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي، والدخول معهم في شراكات إستراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة، وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الجديدة المولّدة للثروة.
- تطوير الشراكة بأشكالها المختلفة وخاصة المالية.
- الاستفادة من الخبرات ذات الكفاءة العلمية العالية.

2 – الدور المطلوب من السلطات العمومية.

على الحكومة الوطنية القيام بما يلي:

- إتمام المزيد من الإصلاحات على مستوى الأنظمة الجبائية والقانونية.
- إصلاح المنظومة المصرفية، التي ما زالت تعمل بطرق تقليدية تعيق حصول المؤسسات على التمويل.
- ضرورة تدعيم البنية التحتية التي تساعد على تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات.
- تشكيل هيئة رسمية لدراسة ومتابعة موضوع الشراكة وأثرها على الاقتصاد، وعلى المجتمع الجزائري ككل.
- تبسيط عمليات دخول الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها.
- العمل على توسيع دائرة المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح مؤسساتنا الاقتصادية.
- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيا الحديثة.
- تمكين مؤسساتنا الاقتصادية من برامج التأهيل المقترحة.
- إصلاح التعليم التقني والتكوين المهني، وتوجيهه نحو إشراك المؤسسات في هذا الإطار وتحسين المستوى.
- العمل على رفع كفاءة الأداء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، من خلال التأهيل النوعي لاقتصاد المؤسسة.

– ضرورة المساهمة في ربط المؤسسات الاقتصادية بمراكز البحث والتطوير بالجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة.

خاتمة الفصل الثالث:

إن تحديات العولمة فرصة لبناء المؤسسة الاقتصادية ، وحتى لا نخدع أنفسنا فان كسب رهان تحدي العولمة لا يعني دخول معركة اقتصادية نحقق فيها نصرا ، ولا يعني أن يتساوى الاقتصاد الجزائري بين ليلة وضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى ، فمواجهة العولمة بعقلية ثورية انقلابية لن يمكننا من كسب الرهان ولكن مواجهة العولمة تحتاج إلى إستراتيجية إصلاح وطني مكثفة وسريعة ، ذات بعد قومي تحدد أهدافا ملحة قابلة لأن تتحقق ، فالعولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد ، وما دمنا غير منتجين لها ولا فاعلين فتها إلا بأضيق الحدود فما علينا إلا استنهاض الكامن أو المتبقي من إمكانياتنا الاقتصادية لجعل وقع العولمة اقل خطرا علينا والجزائر قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة أكبر لو أعادوا إحياء المشاريع الوحدوية السياسية والاقتصادية ولكن على أسس جديدة وبرؤى جديدة بإضفاء البعدين الديمقراطي والاقتصادي على هذه المشاريع .

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تصنيف المؤسسات حسب الحجم	12
2	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم(%) .	13

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي العمودي	23
2	الهيكل التنظيمي الأفقي	24
3	الهيكل التنظيمي المصفوفاتي	25

وضعت المتغيرات و المستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة تبرز فيها أهمية للمؤسسة الاقتصادية التي هي أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إلى تطويرها و عصرنتها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة و تحدياتها المختلفة و ظهور المنظمة العالمية للتجارة و بالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة في ظل هذه الظروف .

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير فقد زادت أهمية المؤسسة كما أصبحت بواسطتها تتطلب اهتماما و دقة كبيرين، كما أنه على المسيرين التصرف بعقلانية مع الأوضاع الجديدة، بما يحقق لها اكبر المنافع و مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه المؤسسات.

و من خلال معالجتنا لهذا لموضوع يمكن إعطاء النتائج التالية:

1 -للمؤسسة دور هام في الاقتصاد الوطني، أو حتى العالمي خصوصا مع التطورات الأخيرة، مثل دخول اقتصاد السوق و ظاهرة العولمة، ...الخ. فقد زادت أهميتها كما أصبحت بواسطتها تتطلب اهتماما و دقة كبيرين، كما أنه على المسيرين التصرف بعقلانية مع الأوضاع الجديدة.

2 -هناك العديد من العوامل التي أعاقت جهود المؤسسة و من أهم هذه العوامل : تبعية الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية و عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية حاجاته من السلع الوسيطية و المعدات الإنتاجية و عدم قدرته على المنافسة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع و بالتالي فإن التجارة الخارجية تلعب دورا فعال في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على استلزاماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

3 -هناك العديد من المقترحات بشان تفعيل الاقتصاد الجزائري من أهمها إرساء إستراتيجية للعمل ، إصلاح النظام الاقتصادي و الجمركي و المالي ، تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجي ة ، زيادة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية، تحفيز و تشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص و العام .

4 -الدول العربية هي المستهدف الأول من العولمة و لذا كانت أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة و من ثم الاقتصاد العربي يواجه تحديات خطيرة بسبب العولمة و الاندماج في منظومة التجارة العالمية و مع ذلك فان هناك العديد من الفرص المتاحة لمواجهة مخاطر العولمة أهمها الاتجاه نحو تحقيق العولمة العربية لكسب معركة التحدي الاقتصادي فإذا عولم العرب علاقاتهم الاقتصادية أصبح الاقتصاد العربي قوة إن لم تستطع التفوق على الاقتصاديات الكبرى في العالم فعلى الأقل سيحسب لها ألف حساب بحيث تقلل في مخاطر العولمة الكونية فيما لو تعاملت هذه الأخيرة مع الاقتصاديات العربية بشكل منفرد .

أما فيما يخص التوصيات فنجيزها فيما يلي :

1 - لا بد من توافر الإرادة السياسية القوية و الصادقة من قبل الدولة لتجاوز كافة الصعوبات و المعوقات التي تعترض تحقيق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، ذلك أن الإرادة السياسية هي أساس إمكانية التغلب عل كل ما يعترضها.

2 - يجب على كل المؤسسات الاقتصادية المتخصصة المساهمة في بلورة التوجه نحو تحقيق الانضمام ذلك أن الدولة إذا لم تتمكن من انجاز هذه المهمة في أسرع وقت سوف تجد نفسها أمام مخاطر التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد و التي يأتي على رأسها مخاطر العولمة و التكتلات الاقتصادية و التي ستضطر إلى مواجهتها.

3 - إن عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الأوروبي والجزائري، سيؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق باقتحام الأسواق وعملية المحافظة على الحصص السوقية التي كانت موجودة في السابق. فضخامة تكاليف منتجات المؤسسات الجزائرية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة مع أسعار السلع الأوروبية، الأمر الذي يترتب عنه خسارة مؤسساتنا لحصصها السوقية لصالح المؤسسات الأوروبية.

4 - لا بد من التنسيق الاقتصادي بين الدول و التخلص من التبعية الاقتصادية و المالية لدول الرأسمالية المتقدمة ، و تغليب الصالح العام و إزالة كافة المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل التطور الاقتصادي.

أولا: باللغة العربية:

الكتب:

1-أ.أ. ميرونوف (ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين)،**الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات**، د.م. الجامعية،الجزائر،1986.

2-أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الرابعة،القاهرة، 2003،2002.

3-آدم مهدي احمد- **العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية** –الشركة العالمية للطباعة والنشر - 2001.

4-إكرام عبد الرحيم **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**-مكتبة مدبولي –الطبعة الأولى –القاهرة- 2002.

5-حسن الساعاتي،**علم الاجتماع الصناعي**،دار النهضة العربية،الطبعة الثالثة 1980.

6-خالد سعد زغلول حلمي،**مثلث قيادة الاقتصاد العالمي**،مجلس النشر العلمي،الطبعة الأولى،الكويت،2002

7-سامي عفيفي حاتم- **قضايا معاصرة في التجارة الدولية** -الدار المصرية اللبنانية-الطبعة الثانية-القاهرة- 2005

8-ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004.

9-عاطف احمد السيد-**العولمة في ميزان الفكر**-مطبعة الانتصار-الإسكندرية-2001.

10-عبد الحميد عبد المطلب-**العولمة واقتصاديات البنوك**-الدار الجامعية –الإسكندرية-2001.

11-عبد الرزاق بن حبيب ، **اقتصاد وتسيير المؤسسة** ، OPU ، الطبعة الثالثة ، 2006 ، الجزائر .

12-عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال** ، المكتب العربي الحديث ،1993.

13-عبد المنصف حسين رشوان، **العولمة وآثارها** ، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

14-عمر صخري ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986.

15-عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية، 1993

16-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية ، 2002- 2003.

17-فتح الله ولعلو،**الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية** ،دار الحداثة للطباعة والنشر لبنان،1981.

18-كمال الدين عبد الغني المرسى، **الخروج من فخ العولمة**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر،الطبعة الأولى،الإسكندرية، 2005.

19-محسن احمد الخضري،- **العولمة** -مجموعة النيل- الطبعة الأولى-القاهرة- 2000.

20-محمد أكرم العدلوني ، **العمل المؤسسي** ، دار بن حزم ، لبنان ، الطبعة الأولى ،1423 هـ / 2002 م.

21-ممدوح محمود منصور،**العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**،دار الجامعة الجديدة للنشر،2003.

22-ناصر دادي عدون ، **اقتصاد مؤسسة** ،دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998.

المذكرات:

1-درحمون هلال ، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2005

2-بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة،2008.

المجلات:

- ناصر دادي عدون ومحمد متناوي .**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل** مجلة الباحث 2004

ملتقيات:

- بلال أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية**، مداخلة مقدمة في: *الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

الانترنت:

1- المنظمة العالمية للتجارة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة

2- قلش عبد الله ، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، ***مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)***، العدد 29، جويلية 2006. www.ulum.nl.

3- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، ***الوضعية الاقتصادية الجزائرية لسنة 2005***، تاريخ النشر www.mae.dz .2006/04/24

4- لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، ***مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)***، العدد14، أكتوبر www.ulum.nl.2004

ثانيا : باللغة الأجنبية:

1- AFFILE B., GENTIL C.,***Les grandes questions de l'économie contemporaine***, Edition l'Etudiant ,PARIS, 2007.

2- BENSAID M., HOLLARD M., EL AOUFI N., ***économie des organisations, tendances actuelles***, ouvrage collectif, HARMATTAN, PARIS, 2007.

3- BELBOIS D., ***pour un communisme libéral, projet de démocratie économique***, HARMATTAN, PARIS,2005.

4- C . BUSSENTAULT et M. PRETE , ***économie et gestion de l'entreprise*** , Vuibert , 1955 ,

5- HUCHET J.F., gouvernance, ***coopération et stratégie des firmes chinoises***, HARMATTAN, PARIS, 2005.

6- HMANCH et M. ROGER*, Modèles d'organisation – Accompagner* ***D. SC village mondial*** / Pearson Edition, France, Edition ***les*** mutations de l'entreprise, 2002.

7- JAQUE ROGER-MACHART, ***Réussir nos PME***, Dunod, 1991.

8- KOECHLIN F., ***capitalisme et socialisme, vers un socialisme non collectiviste***, librairie de MEDICIS, 1953,

9- Karl Marx, ***le capital*** livre I,op.cit.

10- LASARY , ***comptabilité analytique*** , Imprimerie Es- Salem , Alger , 2001.

11- R.BRENNEMANN et S.SEPARI , ***Economie d'entreprise*** ; Edition Dinod , Paris ; 2001.

12- R.BRENNEMANN et S.SEPARI . opcite.

13- TRAIAN S., ***identités nationales, identité européenne, visibilité internationale***, HARMATTAN, PARIS, 2004.